صنـــدوق النـقــد العربـــي
الدائرة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

دراسات اقتصادية 44

سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية

إعداد: طارق اسماعيل

صندوق النقد العربي
أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
2018

© صندوق النقد العربي 2018

حقوق الطبع محفوظة

يُعد أعضاء الدائرة الاقتصادية والفنية، وأعضاء الدوائر الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية، يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الأنترنت. تتناول هذه الدراسات قضايا تتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية

الآراء الواردة في هذه الدراسات والأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجه نظر مُعِد الدراسة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي
ص. ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 500 6171-2-971+
فاكس: 6454 631-2-971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae

المحتويات

1. تمهيد 1
2. واقع وحجم الدعم في الدول العربية 2
3. نطاق الدعم في الدول العربية 8
4. أشكال وآليات الدعم في الدول العربية 14
5. الانعكاسات على الموازنة العامة 18
6. الاتجاه العام لسياسات الدعم الحكومي وتطورها 19
7. تطورات إصلاح منظومة الدعم 21
8. انعكاسات جهود الإصلاح على حجم الدعم 24
9. جوانب الإصلاحات المستقبلية 27

الملاحق

ملحق (1): نطاق وأشكال دعم منتجات الطاقة في عدد من الدول العربية. 30
ملحق (2): التدابير والسياسات الإصلاحية المتخذة في الدول العربية..... 41
ملحق (3): إستبيان سياسات الدعم في الدول العربية..... 47

1. تمهيد

ظل الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة منذ سنوات طويلة يُشكل بالنسبة للعديد من الدول العربية سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها: حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الأساسية، وتوزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول، والحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية ودعم استقرار الأسعار، ودعم الإنتاج والمنتجين، ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية وغيرها.

اتسع نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي خلال العقد الأخير وتسارعت وتيرة نمو حجمه على خلفية الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية، وانخفاض الدخول الحقيقية، وتداعيات ذلك على معدلات الفقر في ظل ضعف الدور الفعّال لشبكات الضمان والحماية الاجتماعية وإتجاه الدول للتصدي لهذه التحديات بزيادة النفقات الجارية خصوصاً فاتورة الأجور والتوسع في دعم السلع والخدمات الأساسية، على وجه الخصوص منتجات الطاقة وبعض السلع الغذائية الأساسية.

ورغم الفعالية النسبية لهذه السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة في الأجل القصير، إلا أن الواقع العملي برهن على أن الإستمرار فيها على المدى الطويل ترتبت عليه جملة من التداعيات تمثلت في تشجيع وزيادة استهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، وتسريع وتيرة نمو النفقات العامة، وتباطؤ نمو الموارد العامة، إضافة إلى التشوهات السعرية، وتشجيع تهريب السلع عبر الحدود. علاوة على ما تقدم وفي ضوء التحديات المالية التي تواجهها الإقتصادات العربية، أصبح من الصعب الإستمرار في تمويل الكلفة المرتفعة لبرامج الدعم الذي أصبح يزاحم تمويل الإستثمار العام خصوصاً في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والبنية التحتية، فضلاً عن آثاره على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية.

في ظل هذه التداعيات ازدادت الحاجة لإعادة النظر في نظم الدعم الحكومي والتدرج في خطوات إصلاحها بما يتجاوز الجهود السابقة المبذولة. في هذا الخصوص ركزت غالبية الدول العربية على إصلاح الدعم الذي يشكل عبئاً على الموازنة العامة مثل دعم الطاقة الذي بات يقتطع جزءاً مقدراً من الموارد العامة. شكل هذا التحول نهجاً مغايراً للاتجاه التوسعي لسياسات

الدعم، تجسد في التوجه إلى ضبط وترشيد الدعم وإعادة هيكلته من خلال الانتقال إلى وسائل بديلة أكثر كفاءة وتركيزاً في إيصاله للفئات المستهدفة.

في هذا الصدد، أعدّ صندوق النقد العربي استبيان للتعرف على تطورات سياسة الدعم الحكومي في الدول العربية، وتم إرساله للدول الأعضاء والحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة في هذا الشأن. تهدف هذه الدراسة إلى إستعراض نتائج الإستبيان بما يعكس الجوانب المختلفة لواقع سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية والاتجاه العام لتطورها متضمناً ذلك واقع وحجم الدعم في الدول العربية، ونطاقه، وأشكاله وآليات تنفيذه، وانعكاساته الإقتصادية، إضافة إلى الإتجاه العام لتطور سياسات الدعم، وأحدث الإصلاحات التي أُتُخِذَت بشأنه.

2. واقع وحجم الدعم في الدول العربية

شهد الاتجاه العام للدعم الحكومي في الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقد الماضي قبل أن يبدأ في التراجع نسبياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة. يعزى هذا الارتفاع للتوسع في سياسات الدعم الحكومي وإدخال عدد كبير من السلع والخدمات تحت مظلة الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر لإمتصاص تداعيات الارتفاع الذي شهدته أسعار عدد من السلع والخدمات، على وجه الخصوص السلع المستوردة التي قفزت أسعارها بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية. يعكس ذلك تطورات مؤشرات الأسعار العالمية التي تشير إلى ارتفاع أسعار خام النفط من حوالي 25 دولار للبرميل في العام 2000 إلى ما يقارب 108 دولار للبرميل في منتصف العام 2014، وأسعار الغاز الطبيعي من 4.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية في المتوسط خلال العام 2000 إلى حوالي 8.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية في المتوسط خلال العام 2008 (شكل 1-أ). من جهة أخرى، تضاعفت أسعار المواد الغذائية بين عامي 2000 و2011 حيث ارتفع مؤشر أسعار الغذاء خلال هذه الفترة بحوالي 138 نقطة بسبب ارتفاع أسعار الحبوب، ومنتجات الألبان، والسكر، وزيت الطعام، واللحوم، قبل أن تبدأ في التراجع خلال السنوات القليلة الماضية (شكل 1-ب)). لا شك أن هذه التطورات وما أعقبها من تطورات طرأت على أسعار النفط في منتصف العام 2014، وأسعار بعض السلع الأولية، وتداعياتها على الأوضاع المالية في العديد من الدول العربية انعكست على تطورات سياسات وحجم الدعم الحكومي بشقيه النقدي وغير النقدي.

شكل (1-أ): الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي للفترة يناير 2000 – ديسمبر 2017

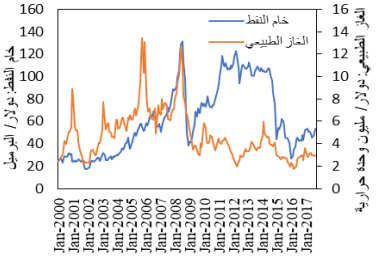

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية - منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ديسمبر 2017، وقاعدة بيانات وكالة الطاقة الأمريكية، نوفمبر 2017.

شكل (1-ب): مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء للفترة 2000 – 2016

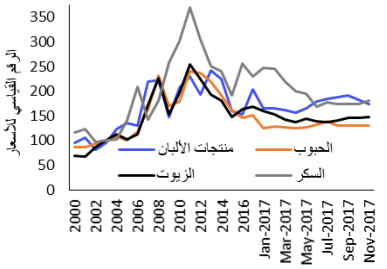

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، نوفمبر 2017.

1.2 الدعم النقدي

شهد الدعم الحكومي النقدي المضمن في الموازنة العامة الذي يشمل المواد الغذائية والتموينية، والكهرباء، والمنتجات النفطية، وبرامج الإسكان، ومخصصات المؤسسات الحكومية، انخفاضاً ملحوظاً في عدد من الدول العربية خلال الفترة 2013-2016. تشير البيانات المتوفرة لكل من مصر، والمغرب، وعُمان، والأردن، والبحرين، والإمارات، ولبنان، إلى تراجع الدعم الحكومي النقدي كنسبة من إجمالي النفقات العامة بالنسبة لهذه الدول مجتمعه من 8.5 في المائة في المتوسط في العام 2013 إلى 4.6 في المائة في العام 2016. بالنسبة لهذه الدول فرادى فقد تراجع حجم الدعم النقدي في جمهورية مصر العربية، التي يشكل فيها الدعم النقدي نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة مقارنة بالدول الأخرى، من حوالي 29 في المائة من إجمالي النفقات العامة في العام 2013 إلى حوالي 17 في المائة من إجمالي النفقات العامة في العام 2016، وفي عُمان من حوالي 11.4 في المائة إلى حوالي 2.8 في المائة، وفي الأردن من حوالي 4.8 في المائة إلى حوالي 3 في المائة، وفي البحرين من حوالي 2.9 في المائة إلى حوالي 2.6 في المائة، وفي الإمارات من حوالي 2.7 في المائة إلى حوالي 2 في المائة خلال نفس الفترة. أما في لبنان فتراجع من حوالي 0.4 في المائة من إجمالي النفقات العامة في العام 2013 إلى حوالي 0.2 في المائة في العام 2015 (شكل 2). يعزى هذا التراجع إلى انخفاض حجم الدعم النقدي الموجه لمنتجات النفط بالنسبة للدول المستوردة، وتراجع حجم الدعم المقدم لخدمات الكهرباء، إضافة إلى التراجع الطفيف في حجم الدعم النقدي الموجه للمواد التموينية والغذائية بسبب الإجراءات الإصلاحية التي اتخذت في عدد من الدول.

شكل (2): الدعم النقدي المضمن في الموازنة العامة لعدد من الدول العربية

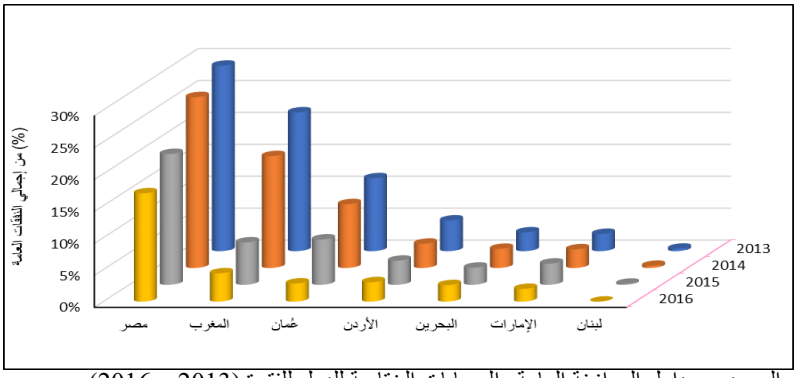

المصدر: جداول الموازنة العامة والحسابات الختامية للدول للفترة (2013 – 2016).

1.1.2 الدعم النقدي للسلع الغذائية والتموينية

تدعم معظم الدول العربية السلع الغذائية بهدف تخفيف أعباء المعيشة على محدودي الدخل، حيث تعكس موازنات 75 في المائة منها ذلك[1]. وبالرغم من انتشار هذا النوع من الدعم، إلا أن تكلفته ضئيلة مقارنة بدعم السلع الأخرى، إذ لم يتجاوز حجمه في العام 2011 بالنسبة لتسع دول عربية حوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[2]. وتشير البيانات المتوفرة للفترة 2013-2016 إلى أن نسبته من النفقات العامة بالنسبة لكل من مصر، والبحرين، والأردن، ولبنان، وعُمان مجتمعة تُقدر بحوالي 2.1 في المائة في المتوسط. لم يتأثر دعم السلع الغذائية والتموينية بشكل كبير حيث شهدت نسبته من النفقات العامة تراجعاً طفيفاً ما بين عامي 2013 و2016 بلغ حوالي 0.3 في المائة في مصر، و0.4 في المائة في البحرين، و0.7 في المائة في الأردن، و0.4 في المائة في لبنان، و0.2 في المائة في عُمان (شكل 3). يعزى ذلك إلى استمرار عدد من الدول في سياسات دعم السلع الغذائية الأساسية بسبب حاجة الفئات محدود الدخل مع اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لضبطه وترشيده والانتقال إلى وسائل أكثر كفاءة في ايصاله لمستحقيه.

1 Sdralevich, C. *et al.* (2014), Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead, IMF, Washington, D.C.

2 نفس المصدر.

شكل (3): دعم السلع التموينية والغذائية المضمن في الموازنة العامة لعدد من الدول العربية

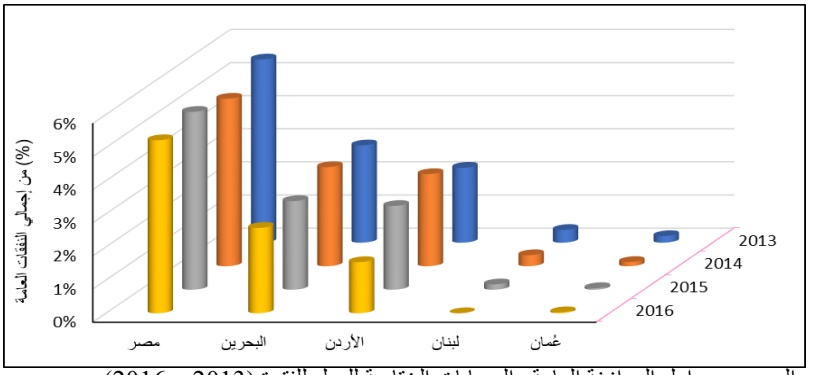

المصدر: جداول الموازنة العامة والحسابات الختامية للدول للفترة (2013 – 2016).

2.1.2 الدعم النقدي لبرامج الإسكان

بالمقابل شهد دعم برامج الإسكان ارتفاعاً طفيفاً في الدول التي تقدم هذا النوع من الدعم. على سبيل المثال ارتفعت نسبته من إجمالي النفقات العامة في مملكة البحرين من 1.4 في المائة من إجمالي النفقات العامة في العام 2013 إلى 1.6 في المائة في العام 2016. بينما سجل تراجعاً طفيفاً في سلطنة عُمان ليصل إلى 0.20 في المائة من إجمالي النفقات العامة في العام 2016 مقارنة بنسبة 0.22 في المائة في العام 2013 (شكل 4).

شكل (4): دعم برامج الإسكان المضمن في الموازنة العامة لعدد من الدول العربية

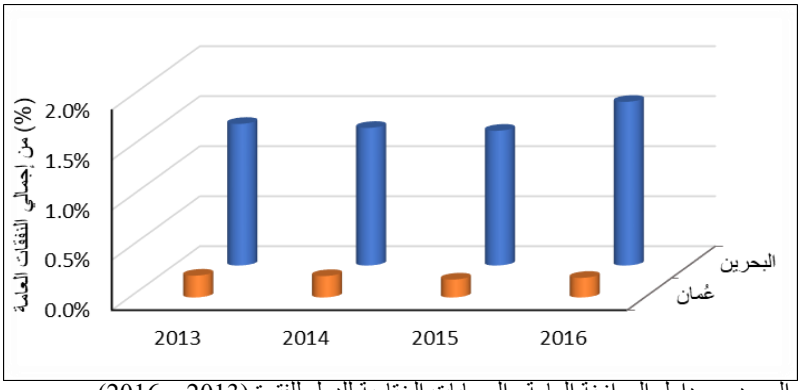

المصدر: جداول الموازنة العامة والحسابات الختامية للدول للفترة (2013 – 2016).

3.1.2 الدعم النقدي للمؤسسات الحكومية

على صعيد متصل ارتفع حجم الدعم الموجه للمؤسسات والهيئات الحكومية العامة في عدد من الدول العربية خلال الفترة 2013-2016. حيث تشير البيانات المتوفرة لكل من مصر، والأردن، وعُمان، والبحرين إلى ارتفاع نسبة دعم المؤسسات الحكومية من إجمالي النفقات العامة بالنسبة لهذه الدول مجتمعة من 1.6 في المائة إلى 2.4 في المائة في المتوسط. بالنسبة لجمهورية مصر العربية التي يرتفع فيها حجم دعم المؤسسات الحكومية مقارنة بالدول الأخرى، فقد ارتفعت هذه النسبة من 3.1 في المائة من إجمالي النفقات العامة في العام 2013 إلى 5.5 في المائة في العام 2016. كما ارتفعت في الأردن من 1.12 في المائة إلى 1.38 في المائة، وفي البحرين من 1.6 في المائة إلى 2.4 في المائة، بينما انخفضت خلال نفس الفترة في سلطنة عُمان من 0.7 في المائة إلى 0.3 في المائة (شكل 5). بالرغم من اتجاه عدد من الدول مؤخراً إلى تقليص حجم الهيئات والمؤسسات العامة في إطار سياساتها الرامية إلى الخروج من دائرة الإنتاج والانتقال إلى إقتصادات السوق، إلا أن دعمها لتلك المؤسسات التي لا زالت تحت ملكيتها يظل نسبياً مرتفعاً.

شكل (5): دعم المؤسسات الحكومية العامة المضمن في الموازنة العامة لعدد من الدول العربية

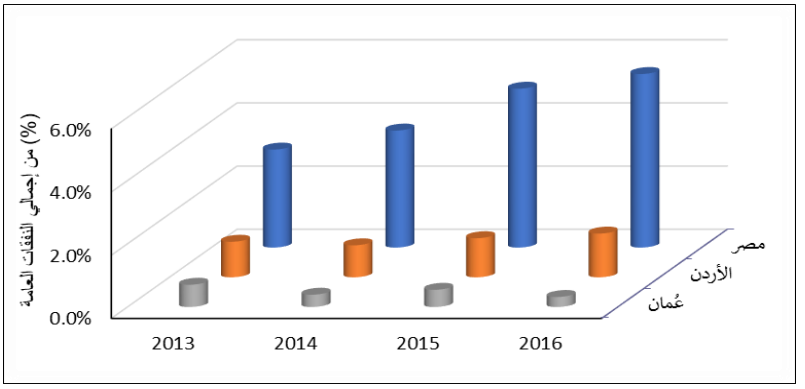

المصدر: جداول الموازنة العامة والحسابات الختامية للدول للفترة (2013 – 2016).

2.2 الدعم غير النقدي

يشمل الدعم غير النقدي، جميع السلع والخدمات التي تتنازل فيها الدولة عن جزء من الموارد العامة المستحقة من أجل خفض كلفتها المالية إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع. ونظراً لتعدد أشكاله والتباين في مدى توافر البيانات الخاصة به وصعوبة تقدير حجمه بالنسبة لبعض السلع والقطاعات، سيركز هذا الجزء من الدراسة على التطورات التي شهدها دعم منتجات الطاقة استناداً إلى التقديرات التي يوفرها صندوق النقد الدولي في هذا الصدد. مما يجدر ذكره أن دعم الطاقة يشمل دعم أسعار وقود الديزل، والبنزين، والكيروسين، وغيرها من المنتجات النفطية، إضافة إلى الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية.

وصل حجم دعم الطاقة في الدول العربية في عام 2015 إلى نحو ربع الدعم العالمي للطاقة، أي ما يُقدر بحوالي 117 مليار دولار من جملة الدعم العالمي للطاقة البالغ نحو 436 مليار دولار (ما نسبته حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية)، مقارنة بحجمه في العام 2011 والذي وصل إلى ما يقارب نصف الدعم العالمي للطاقة[3].

شكل (6-أ): دعم منتجات الطاقة كنسبة من إجمالي دعم الطاقة في الدول العربية 2015

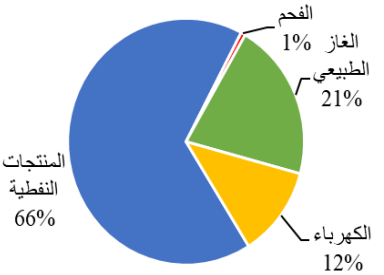

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي حول الدعم العالمي للطاقة، يونيو 2015.

شكل (6-ب): حجم دعم الطاقة في الدول العربية مقارنة ببقية المناطق 2015

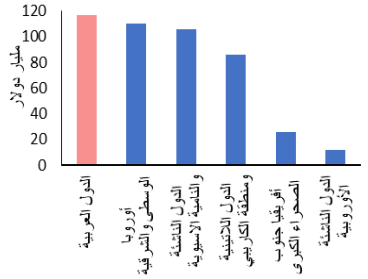

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي حول الدعم العالمي للطاقة، يونيو 2015.

ويشير توزيع دعم الطاقة في الدول العربية إلى تركزه بشكل كبير في المنتجات النفطية (البنزين، والديزل، والكيروسين، وغيرها) التي تستحوذ

3 Sdralevich, C. *et al.* (2014), Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead, IMF, Washington, D.C.

على نسبة تصل إلى 66 في المائة من جملة الدعم الموجه لقطاع الطاقة، يليها الغاز الطبيعي بنسبة 21 في المائة، والكهرباء بنسبة 12 في المائة، والفحم الحجري بنسبة 1 في المائة (شكل 6-أ، 6-ب).

3. نطاق الدعم في الدول العربية

تنطلق الدول العربية في نظرتها وتصنيفها للسلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي من عدة اعتبارات ومرتكزات اقتصادية واجتماعية. خلق هذا التعدد في المنطلقات نوعاً من التباين في الرؤى بين الدول من حيث النظرة للدعم وتعريفه وأشكاله. ساهمت هذه التباينات في اتساع نطاق الدعم الحكومي ليشمل نطاق واسع من السلع والخدمات تمثلت في منتجات الطاقة، والسلع الغذائية الأساسية، والخدمات الاجتماعية، والقطاعات الإنتاجية خصوصاً قطاع الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، والصناعة، ومؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية. فيما يلي إستعراض للسلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي النقدي وغير النقدي في عدد من الدول العربية.

1.3 دعم منتجات الطاقة

استمر دعم الدول العربية لمنتجات الطاقة المتمثلة في وقود الديزل، والبنزين، والكيروسين، وغاز الطبخ، إضافة إلى خدمات الكهرباء لسنوات طويلة بسبب الارتفاع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط. وفي ضوء الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الأخيرة وتداعياته على مجمل الاقتصادات العربية، شهدت سياسات الدعم في عدد من الدول العربية تحولاً كبيراً تمثل في الاهتمام المتزايد بمراجعة وإصلاح نظم الدعم بشكل عام ودعم الطاقة على وجه الخصوص. تجلى ذلك في اتجاه عدد من الدول العربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى التركيز على تصحيح مسار دعم منتجات النفط مما نتج عنه انحسار في قائمة المنتجات التي يشملها الدعم في بعض الدول وتقليص حجمه في البعض الآخر.

انعكست هذه التطورات على تفاوت نطاق منتجات الطاقة التي يشملها الدعم من دولة لأخرى. فهناك مجموعة من الدول العربية رفعت الدعم عن المنتجات النفطية وحررت أسعارها نذكر منها: الأردن، والإمارات،

وعُمان، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، إضافة إلى جمهورية السودان التي رفعت الدعم عن الديزل والكيروسين بينما لازالت تستمر في دعم البنزين. بالمقابل هناك دول أخرى لا تزال تستمر في دعم المنتجات النفطية ولكن بدرجات متفاوتة، تشمل هذه الدول: البحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسعودية، والعراق، وقطر، والكويت، ومصر. أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فهناك مجموعة من الدول رفعت عنه الدعم منها: الأردن، وقطر، ولبنان، بينما هناك مجموعة أخرى من الدول تتمثل في الإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، والعراق، وعُمان، والكويت، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، لازالت تستمر في دعمه. بالنسبة لخدمات الكهرباء، فهناك دول رفعت عنها الدعم، تشمل هذه الدول: موريتانيا، ولبنان، بينما لاتزال دول أخرى متضمنة الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب تستمر في دعمها (جدول 1).

جدول (1): منتجات الطاقة التي يشملها الدعم في عدد من الدول العربية

الدول / السلع/الخدمات	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	العراق	عُمان **	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا
الديزل	x	x	✓	✓	✓	✓	✓	x	✓	x	-	✓	✓	x	✓	x	x
البنزين	x	x	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	-	✓	✓	x	✓	x	x
الكيروسين	x	x	✓	✓	-	✓	✓	x	✓	x	-	✓	✓	x	✓	x	x
الكهرباء	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	✓	✓	x
الغاز الطبيعي	x	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	-	x	✓	x	✓	✓	✓
أخرى*	-	-	-	-	-	-	-	✓	-	-	-	-	-	-	✓	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، وتقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.
(✓) يوجد دعم، (X) لا يوجد دعم، (-) المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.
* تشمل (أخرى) بالنسبة للسودان (الجازولين والفحم المُستخدم في توليد الطاقة)، وبالنسبة لمصر (المازوت).
** تدعم سلطنة عُمان غاز الطبخ.

2.3 دعم السلع الغذائية الأساسية

ينتشر دعم السلع الغذائية الأساسية بشكل واسع في عدد من الدول العربية. ساعد في ذلك عدة عوامل داخلية وخارجية متمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وانخفاض المستويات الحقيقية للدخول في ظل ضعف فعالية شبكات الضمان الاجتماعي. تشمل قائمة السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي في عدد من الدول العربية: القمح ومشتقاته، والأرز، والسكر، وحليب الأطفال، وزيت الطعام وغيرها. من الدول التي تدعم هذه السلع: الأردن، والجزائر (باستثناء حليب الأطفال)، ولبنان (باستثناء القمح ومشتقاته والذي تم إزالة الدعم عنه مؤخراً)، ومصر. بينما تدعم المملكة العربية السعودية القمح ومشتقاته وحليب الأطفال، ويقتصر الدعم في جمهورية السودان على القمح ومشتقاته، وفي سلطنة عُمان على الأرز والسكر (جدول 2).

جدول (2): السلع الغذائية التي يشملها الدعم في عدد من الدول العربية

السلع/الخدمات \ الدول	الأردن*	الجزائر	السعودية	السودان	لبنان	مصر	عُمان
القمح ومشتقاته	✓	✓	✓	✓	X	✓	X
الأرز	✓	-	-	✓	✓	✓	✓
السكر	✓	✓	-	-	✓	✓	✓
حليب الأطفال	✓	X	✓	-	✓	✓	-
زيت الطعام	✓	✓	-	-	✓	✓	-
أخرى	✓	-	-	-	-	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(✓) يوجد دعم، (X) لا يوجد دعم، (-) المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.
* بالنسبة للأردن تشمل (أخرى) قائمة 24 سلعة غذائية أخرى معفاة من الضرائب، بالنسب للسودان تشمل العدس، والخميرة.

3.3 دعم الخدمات الاجتماعية

تتفاوت الرؤى بين الدول فيما يتعلق بنظرتها لدعم السلع والخدمات الاجتماعية. ينطلق هذا التفاوت من حيث النظرة لمسؤولية الانفاق على الخدمات الاجتماعية وتحمل العبء المالي المترتب على توفيرها. يتمثل

دعم الخدمات أحياناً في حصول المستهلكين عليها بأقل من تكلفة الإمداد والتوزيع. استناداً إلى هذا التباين في الرؤى، تتفاوت قائمة السلع والخدمات الاجتماعية التي يشملها الدعم الحكومي من دولة لأخرى. تأسيساً على ما تقدم، تشمل قائمة الخدمات التي يشملها الدعم الحكومي بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات: الإسكان، ومياه الشرب، والنقل، والتعليم العالي، وبعض الخدمات الصحية، والأدوية البشرية. ففي كل من الأردن، والجزائر، ولبنان، ومصر، يتم دعم هذه الخدمات، باستثناء مياه الشرب وخدمات النقل بالنسبة لجمهورية لبنان، وخدمات التعليم العالي بالنسبة لجمهورية مصر العربية. بينما تدعم دولة فلسطين والسودان خدمات النقل، وسلطنة عُمان خدمات الاسكان (جدول 3).

جدول (3): الخدمات الاجتماعية التي يشملها الدعم في عدد من الدول العربية

الدول / السلع/الخدمات	الأردن	الجزائر *	السودان	فلسطين	لبنان	مصر	عُمان
الإسكان	✓	✓	-	-	✓	✓	✓
مياه الشرب	✓	✓	-	-	X	✓	-
النقل	-	✓	✓	✓	X	✓	-
التعليم العالي	✓	✓	-	-	✓	X	-
الخدمات الصحية	✓	✓	-	-	✓	✓	-
الأدوية البشرية	✓	✓	-	-	✓	✓	-
أخرى	-	✓	-	-	-	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(✓) يوجد دعم، (X) لا يوجد دعم، (-) المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.
* بالنسبة للجزائر تشمل (أخرى): معاش المتقاعدين، ودعم المجاهدين، والفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض.

4.3 دعم الإنتاج الزراعي، والحيواني، والصناعي

انتهجت العديد من الدول العربية منذ عقود سياسة دعم الانتاج المحلي في إطار توفير الحماية للصناعات اليافعة (Infant Industries). وشكل الاهتمام المتنامي بقضايا الأمن الغذائي عاملاً مساعداً في امتداد نطاق هذه السياسة لتشمل قطاعات أخرى مثل الزراعة والثروة الحيوانية، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة الإنتاجية لهذه القطاعات وتمكين منتجاتها من المنافسة في الأسواق الخارجية. أفضى هذا التوجه إلى اتساع

نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي في مجالات الانتاج الزراعي، والإنتاج الحيواني، والإنتاج الصناعي. بالنسبة للإنتاج الزراعي، تدعم الأردن، والجزائر، ولبنان الصادرات الزراعية، والأسمدة والمخصبات، ومياه الري، وتدعم الجمهورية اللبنانية إضافة إلى ذلك أسعار المنتجات الزراعية[4]. في جمهورية مصر العربية، يقتصر دعم الإنتاج الزراعي على الأسمدة والمخصبات. بينما يتم في جمهورية السودان دعم أسعار المنتجات الزراعية، والأسمدة والمخصبات، والوقود، ومياه الري. بالنسبة للإنتاج الحيواني، تدعم الأردن، والجزائر، والسعودية، والسودان، ولبنان، أعلاف الحيوانات، وتدعم الأردن ولبنان إضافة إلى ذلك الأدوية البيطرية. أما بالنسبة للإنتاج الصناعي، تدعم كل من الأردن، ولبنان، ومصر، والسودان صادرات الصناعات المحلية، بينما تُدعم مدخلات الصناعة في كل من الأردن، والجزائر، ولبنان (جدول 4).

جدول (4): السلع والخدمات في مجال الإنتاج الزراعي، والحيواني، والصناعي التي يشملها الدعم في عدد من الدول العربية

القطاع/السلع/الخدمات \ الدول	الأردن	الجزائر	السعودية	السودان	لبنان	مصر
الإنتاج الزراعي						
الصادرات الزراعية	✓	✓	-	-	✓	-
أسعار المنتجات الزراعية	-	-	-	✓	✓	-
الأسمدة والمخصبات	✓	✓	-	✓	✓	✓
الوقود	-	-	-	✓	X	-
مياه الري	✓	✓	-	✓	✓	-
الإنتاج الحيواني						
أعلاف الحيوانات	✓	✓	✓	✓	✓	-
الأدوية البيطرية	✓	-	-	✓	✓	-
صادرات الثروة الحيوانية	-	-	-	-	X	-
الإنتاج الصناعي						
صادرات الصناعات المحلية	✓	-	-	✓	✓	✓
مدخلات إنتاج الصناعة	✓	✓	-	-	✓	-

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(✓) يوجد دعم، (X) لا يوجد دعم، (-) المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

[4] تتبع الدول سياسة تركيز أسعار المنتجات الزراعية من خلال: شراء المنتجات الزراعية بغرض خفض العرض المتاح في السوق ورفع الأسعار أو بيع المخزون من السلع بغرض زيادة العرض المتاح لخفض الارتفاع الذي يطرأ على الأسعار.

5.3 مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية

تبنت الدول العربية سياسة دعم الهيئات والمؤسسات والشركات العامة لسنوات طويلة بهدف رفع كفاءتها في توفير السلع والخدمات الرئيسية، وتوليد فرص العمل، وتحريك التنمية الصناعية، في ظل عدم وجود حوافز مشجعة للقطاع الخاص للدخول في هذه المجالات. وفي إطار انتقالها إلى اقتصادات السوق، اتجهت غالبية الدول العربية إلى التخلص من المؤسسات والشركات الحكومية الإنتاجية والخدمية وإعادة توجيه الدعم الموجه لها إلى استثمارات أكثر إنتاجية في البنيات الأساسية بهدف زيادة حجم وديناميكية القطاع الخاص الناشئ. نتيجة لذلك، تقلص نطاق الدعم الحكومي لمؤسسات القطاع العام الانتاجية في عدد من الدول العربية ليقتصر على بعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية منها السكك الحديدية، وشركات النقل، والخطوط البحرية، وشركات الطيران الوطنية. من بين الدول التي لا زالت تستمر في دعم بعض المؤسسات والشركات: المملكة الأردنية الهاشمية التي تُقدم دعم نقدي لمؤسسات حكومية مالية وغير مالية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي تَدعم من خلال الموازنة العامة الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الوطنية للسكك الحديدية، إضافة إلى الجمهورية اللبنانية التي تَعفي مؤسسات الملاحة الجوية والبحرية من ضريبة الدخل على الأرباح شرط المعاملة بالمثل للمؤسسات الأجنبية التابعة لبلدان تعمل فيها مؤسسات لبنانية. أما بالنسبة لسلطنة عُمان فقد قامت الحكومة بتحويل مساهمتها في الشركات العامة إلى بعض الصناديق الاستثمارية السيادية، بينما لا تزال بعض الشركات الأخرى تعتمد على الدعم الحكومي الذي تم تقليصه بدرجة كبيرة. من ناحية أخرى تم تخفيض الفائدة المدعمة المتعلقة بالقروض الميسرة الممنوحة للمؤسسات التجارية إلى حوالي النصف (جدول 5).

جدول (5): مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية التي يشملها الدعم في عدد من الدول العربية

الدول / القطاع/السلع/الخدمات	الأردن	الجزائر	السعودية	السودان	فلسطين	لبنان	مصر	عُمان
مؤسسات حكومية خدمية	-	✓	-	-	X	✓	-	-
مؤسسات حكومية إنتاجية	✓	✓	-	-	-	-	-	✓

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(✓) يوجد دعم، (X) لا يوجد دعم، (-) المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

4. أشكال وآليات الدعم في الدول العربية

تعتمد السلطات في الدول العربية من الآليات ما يُمكّنها من تنفيذ سياسات الدعم ويعزز من وصوله لمستحقيه. تتعدد أنواع وأشكال الدعم بحسب اختلاف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها الدعم، والشرائح المستفيدة من الدعم سواء على مستوى المستهلكين أو المنتجين. من أبرز أشكال الدعم مُمارسةً في الدول العربية، الدعم المعمم للأسعار الذي يأخذ أشكالاً مختلفة منها على سبيل المثال، خفض أسعار بعض السلع أو الخدمات إلى أقل من تكلفة إنتاجها أو تكلفة استيرادها، ومنح الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية، وتخفيض الرسوم الحكومية، أو خفض سعر الصرف إلى أقل من السعر الرسمي لاستيراد بعض السلع، إضافة إلى خفض الفائدة على القروض الموجهة لبعض القطاعات، والدعم النقدي الموجه إلى شرائح معينة. وتنقسم أشكال الدعم من حيث النظرة إلى العبء المالي على الموازنة العامة، إلى دعم مباشر أو صريح (Explicit) يتمثل في اعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة للدولة على السلع والخدمات المدعومة، أو دعم غير مباشر أو ضمني (Implicit) ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من الايرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع.

1.4 بالنسبة لخفض الأسعار:

يُعد من أكثر أشكال الدعم انتشاراً في الدول العربية. وتنتهج الدول سياسة الخفض المباشر للأسعار في دعم استهلاك منتجات النفط، وغاز الطبخ، وخدمات الكهرباء، والمياه. يختلف الأمر قليلاً فيما يتعلق بدعم تعرفة الكهرباء حيث تضع بعض الدول آليات لاستهداف الشرائح المستحقة له منها على سبيل المثال وضع سقف استهلاك محدد يتم على أساسه منح الدعم. ففي الأردن، ومصر، والسودان على سبيل المثال يتم خفض تعريفة خدمات الكهرباء لفئات الاستهلاك الأدنى، على أن تعكس تعريفة الكهرباء لمستويات الاستهلاك الأعلى التكلفة الاقتصادية لإنتاج الكهرباء (جدول 6) و(ملحق 1).

2.4 خفض الضرائب والرسوم الحكومية

تركز الدول في استخدام التخفيض الضريبي بشكل أكبر على دعم بعض المواد الغذائية الاساسية المتمثلة في القمح ومشتقاته، والأرز، والسكر، وحليب الأطفال، وزيت الطعام، إضافة إلى دعم الصادرات، ومدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، ذلك بهدف خفض أسعار السلع الاستهلاكية أو دعم الإنتاج وتعزيز التنافسية. فعلى سبيل المثال في الأردن، والجزائر، ولبنان، يتم خفض بعض الضرائب مثل ضرائب الدخل والأرباح، والمبيعات، والقيمة المضافة، والرسوم الجمركية على بعض السلع الغذائية الاساسية، وبعض المعدات الطبية والأدوية البشرية والبيطرية، وبعض مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي (جدول 6) و(ملحق 1).

3.4 دعم الفوائد على القروض

تستخدم بعض الدول آلية دعم فوائد القروض لتوفير الإقراض الميسر لتمويل الأسر الفقيرة ودعم الإسكان، والإنتاج الزراعي، ذلك من خلال تَحمُل الدولة فوائد القروض. من بين الدول التي تنتهج هذا النوع من سياسات الدعم، الأردن، والجزائر، ولبنان، ومصر. حيث تدعم المملكة الأردنية الهاشمية قروض المزارعين من خلال إعفائهم من الفوائد، وتدعم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أسعار الفائدة للصندوق الوطني للقروض الموجهة للإسكان، وفي الجمهورية اللبنانية يتم دعم فوائد القروض الموجهة للإسكان. أما في جمهورية مصر العربية فيتم دعم فوائد القروض لتوفير وحدات سكنية لمحدودي الدخل، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، وكذلك دعم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية (جدول 6) و(ملحق 1).

جدول (6): أشكال وآليات الدعم حسب السلع والخدمات

أشكال الدعم / الدول	تخفيض الأسعار	خفض الضرائب والرسوم الحكومية	دعم فوائد القروض	الدعم المباشر من الموازنة العامة للدولة
الأردن	ـ غاز الطبخ، والطاقة الكهربائية.	ـ الأرز, والسكر, وحليب الأطفال, وزيت الطعام, إضافة إلى سلع غذائية أخرى. ـ الأدوية البشرية والإسكان. ـ مدخلات الإنتاج الزراعي، والحيواني، والصناعي.	ـ قروض الإنتاج الزراعي.	ـ القمح ومشتقاته. ـ التعليم العالي (الجامعات)، ومياه الشرب، والصحة. ـ أعلاف الحيوانات. ـ المؤسسات الحكومية المالية وغير المالية.
الجزائر	ـ الديزل، والبنزين، والكيروسين، والمازوت، وغاز الطبخ والطاقة الكهربائية.	ـ السكر وزيت الطعام. ـ الأدوية البشرية. ـ الأسمدة والمخصبات، وأعلاف الحيوانات، ومدخلات الإنتاج الصناعي.	ـ دعم لأسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وقروض السكن. . ـ يتضمن الدعم الموجه للمؤسسات، دعم لأسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات.	ـ غاز الطبخ والطاقة الكهربائية. ـ السكر وزيت الطعام أن الدعم المباشر الموجه لاستهلاك (السكر وزيت الطعام) موجه لتعويض الفرق الناتج بين السعر المقنن وسعر السوق الفعلي لكل المتعاملين الاقتصاديين والمنتجين والمستوردين لهاتين السلعتين. ـ الحبوب الغذائية، والحليب. ـ الإسكان، ومياه الشرب، والتعليم. ـ الصادرات الزراعية، ومدخلات الإنتاج الزراعي، ومياه الري. ـ بعض المؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية.
السعودية	ـ	ـ	ـ	ـ القمح ومشتقاته وحليب الأطفال. ـ أعلاف الحيوانات.
عُمان	ـ الغاز الطبيعي		ـ قروض الإسكان.	ـ الأرز والسكر.
السودان	ـ البنزين، والجازولين، وفحم الكول، وغاز الطبخ. ـ القمح ومشتقاته.	ـ الأرز، وحليب الأطفال، والنقل، ومدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي.	ـ	ـ الطاقة الكهربائية.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".

جدول (6): أشكال وآليات الدعم حسب السلع والخدمات (تابع)

أشكال الدعم / الدول	تخفيض الأسعار	خفض الضرائب والرسوم الحكومية	دعم فوائد القروض	الدعم المباشر من الموازنة العامة للدولة
فلسطين	-	ـ المنتجات النفطية. ـ مدخلات الإنتاج النباتي، والصادرات الزراعية، والصناعية، ومدخلات الإنتاج الصناعي.	-	ـ الطاقة الكهربائية. ـ خدمات النقل.
لبنان	-	ـ الأرز، والسكر، وحليب الأطفال، وزيت الطعام. ـ التعليم العالي، والصحة، والأدوية البشرية. ـ الصادرات الزراعية، والأسمدة والمخصبات، وأعلاف الحيوانات. ـ صادرات الصناعة المحلية ومدخلات إنتاج الصناعة. ـ المؤسسات الحكومية الخدمية.	ـ قروض الإسكان.	ـ الطاقة الكهربائية. ـ التعليم العالي، والرعاية الصحية، والأدوية البشرية. ـ الأسمدة والمخصبات، وأسعار المنتجات الزراعية، وأعلاف الحيوانات، والأدوية البيطرية.
مصر	ـ الديزل، والبنزين، والكيروسين، والمازوت، وغاز الطبخ.	-	ـ قروض الإسكان، وتمويل الأسر الفقيرة، وقروض الإنتاج الزراعي.	ـ المنتجات النفطية والطاقة الكهربائية. ـ القمح ومشتقاته، والأرز، والسكر، وحليب الأطفال، وزيت الطعام، وحليب الأطفال ـ الإسكان، ومياه الشرب، والنقل، والأدوية البشرية إضافة إلى تغطية التأمين الصحي. ـ إنتاج وصادرات القطاع الصناعي والزراعي.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".

5. الانعكاسات على الموازنة العامة

أفرز التوسع في سياسات الدعم الحكومي في عدد من الدول العربية جملة من التداعيات على اقتصاداتها من أبرزها، الأعباء المالية على موازنتها العامة. في هذا الخصوص، أدى التوسع في سياسات الدعم إلى فقدان موازنات عدد من الدول العربية موارد مُقدرة تمثلت في فاقد الإيرادات التي لم تحصل بسبب التوسع في الإعفاءات والمنح الضريبية وعدم فرض ضرائب على بعض القطاعات خصوصاً قطاع الطاقة. يُقدر فاقد ضريبية استهلاك الطاقة (Foregone consumption tax revenue) في 18 دولة عربية على سبيل المثال بحوالي 27 مليار دولار في عام 2015 مقارنة بحوالي 33 مليار دولار في عام 2013. ويصل متوسط فاقد ضرائب الطاقة في الدول النفطية إلى حوالي 2.5 مليار دولار في عام 2015 وفي الدول غير النفطية إلى حوالي 0.5 مليار دولار (شكل 8).

شكل (8): فاقد إيرادات ضريبة استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2015

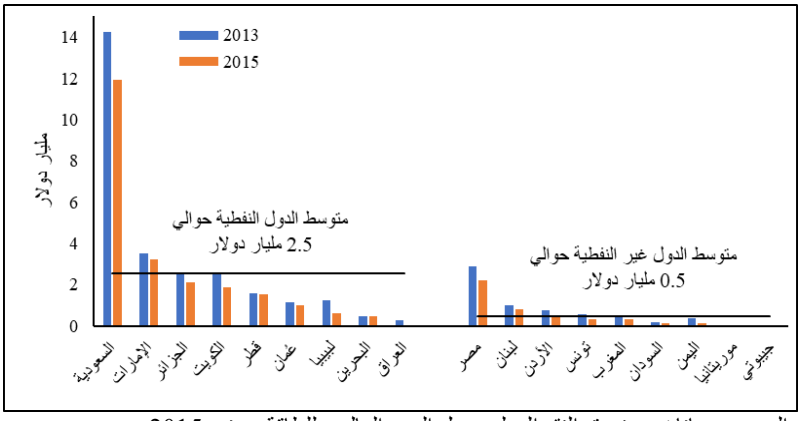

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي حول الدعم العالمي للطاقة، يونيو 2015.

من ناحية أخرى أدى تسارع وتيرة نمو حجم الدعم الحكومي إلى مزاحمة الانفاق العام الداعم للنمو، حيث درجت بعض الدول على الإنفاق على دعم المحروقات والمواد الغذائية أكثر مما تنفق على الصحة العامة، والتعليم، وبعض البنيات الأساسية الضرورية مما ترتب عليه اجتياز حصة الدعم من الموارد العامة حصة النفقات الرأسمالية خصوصاً في الدول غير النفطية، بعكس الدول النفطية التي حافظت على مستويات أعلى للنفقات الرأسمالية (شكل 9).

شكل (9): حجم دعم الطاقة مقارنة بالنفقات الرأسمالية في عام 2015

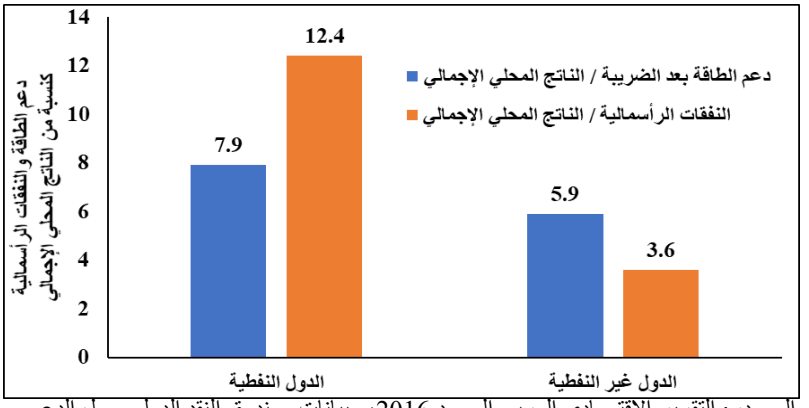

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، وبيانات صندوق النقد الدولي حول الدعم العالمي للطاقة، يونيو 2015.

6. الاتجاه العام لسياسات الدعم الحكومي وتطورها

شهد الاتجاه العام لسياسات الدعم تحولاً جوهرياً في السنوات القليل الماضية تمثل في اتجاه عدد كبير من الدول إلى اعادة النظر في سياسات الدعم بهدف ترشيده وإعادة توجيهه للفئات المستحقة له تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وتصحيحاً للاختلالات المالية ودعماً للاستقرار الاقتصادي. يعكس ذلك تدرج عدد من الدول في تصحيح مسار الدعم باعتماد سياسات وطرق بديلة تُعد أكثر كفاءة في إيصاله لمستحقيه، وما تمخض عن ذلك من انخفاض ملحوظ في حجم الدعم بشقيه النقدي وغير النقدي خلال السنوات الأخيرة.

لعل دعم الطاقة يُعد من أبرز المجالات التي تعكس تلك التطورات لما شهده مؤخراً من تصحيح مستمر أفضى إلى إزالته في بعض الدول، بينما تبنّت دول أخرى إجراءات تستهدف إصلاحه على المدى المتوسط. من بين الدول التي أحرزت تقدماً في هذا الصدد هناك 6 دول (ما نسبته 38 في المائة) انهت دعمه، بينما اتجهت 9 دول أخرى إلى التدرج في إصلاحه، مقابل دولة واحدة لا زالت تبقي عليه. بالنسبة للغاز الطبيعي، هناك 3 دول (ما نسبته 19 في المائة) أنهت دعمه، واتجهت 9 دول إلى إجراءات إصلاحية افضت إلى خفض حجمه، بينما لا تزال 4 دول تستمر في دعمه. أما بالنسبة لخدمات الكهرباء، هناك 3 دول (ما نسبته 19 في المائة) انهت دعمه

وتتدرج 7 دول في إصلاحه، بينما لا تزال 10 دول من إجمالي الدول المتوفرة عنها بيانات مستمرة فيه (الأشكال 10-أ، و10-ب).

شكل (10-أ): الوضع الراهن لسياسات دعم الطاقة في الدول العربية

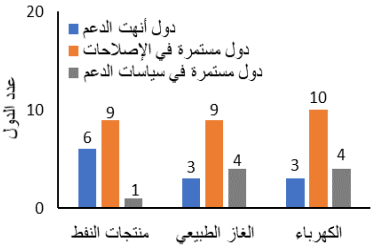

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، وتقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.

شكل (10-ب): نسبة أسعار الوقود* بالدول العربية إلى الأسعار العالمية

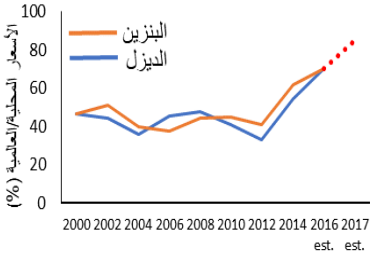

المصدر: المؤسسة الألمانية للمساعدة الفنية، وتقديرات صندوق النقد العربي للسنوات 2016 و2017.
* تشير أسعار الوقود إلى السعر في محطات الوقود لأكثر نوعية بنزين وديزل مبيعاً وانتشاراً. وقد تم تحويل الأسعار من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي.

شكل (11-أ): أسعار وقود الديزل المحلية بالدول العربية مقارنة مع أسعاره العالمية

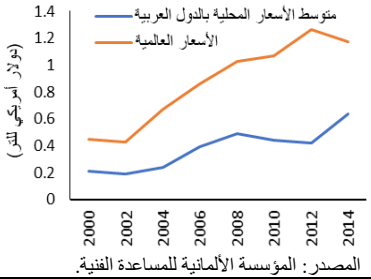

المصدر: المؤسسة الألمانية للمساعدة الفنية.

شكل (11-ب): أسعار وقود البنزين المحلية بالدول العربية مقارنة مع أسعاره العالمية

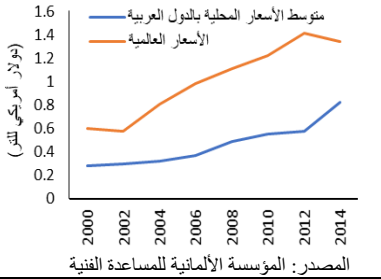

المصدر: المؤسسة الألمانية للمساعدة الفنية

على نحو متصل، يعكس الاتجاه العام للأسعار المحلية للمنتجات النفطية مقارنة بالأسعار العالمية التحول الذي طرأ على سياسات الدعم بشكل عام ودعم الطاقة على وجه الخصوص حيث شهدت أسعار سلعتي البنزين والديزل ارتفاعاً ملحوظا خصوصاً خلال الفترة 2012-2017، (الأشكال 10-ب، و11-أ، و11-ب) مما يشير إلى الاتجاه المتصاعد لسياسات تحرير أسعار الوقود وخفض حجم الدعم الموجه إليه. ويتوقع أن يفضي هذا الاتجاه في المدى المتوسط إلى إزالة الدعم عن سلعتي البنزين والديزل. كما يعكس الدعم الحكومي النقدي المضمن في الموازنة العامة الموجه للمواد الغذائية والتموينية تراجعاً يعزى بشكل عام إلى اتجاه عدد من الدول إلى مراجعة سياسات الدعم المعمم لأسعار السلع الغذائية الأساسية واعتماد وسائل بديلة تُمكّن من وصوله لمستحقيه.

7. تطورات إصلاح منظومة الدعم

استفادت سياسات الدعم الحكومي خلال الفترة 2000-2014 في عدد من الدول العربية من تدفق عائدات النفط والغاز والسلع الاستخراجية نتيجة ارتفاع أسعارها العالمية. ومنذ منتصف العام 2014، ومع انخفاض أسعار النفط والغاز، أخذت هذه العائدات في التراجع مما أثر على الأوضاع المالية الداخلية والخارجية. في ظل تراجع أهم موارد الميزانية وارتفاع كلفة الدعم، أصبح من الصعب بالنسبة لعدد من الدول الاستمرار في سياسات الدعم المعمّم. في ضوء هذه التحديات، أخذت الدول العربية بشكل عام تولي إصلاح نظم الدعم الحكومي بشكل عام اهتماماً متزايداً مما انعكس على تسارع وتيرة الإصلاحات خصوصاً في الدول النفطية. مما يجدر ذكره أن عدداً من الدول العربية بدأ منذ وقت مبكر في إعادة النظر في سياسات الدعم بشكل عام والاتجاه نحو وسائل بديله، أكثر كفاءة في ايصاله لمستحقيه.

أدى الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط منتصف العام 2014 إلى خلق ظروفاً غير مواتية للاستمرار في الإبقاء على الدعم الحكومي ممّا دفع عدداً من الدول العربية للمضي قدماً في مراجعته وإصلاحه. شهدت السنوات الثلاث الماضية تزايد في عدد الدول التي انخرطت في عملية الإصلاح، على وجه الخصوص الدول المصدرة للنفط التي ارتفع عددها إلى 4 دول في العام 2015 و6 دول في العام 2016 (شكل 12). أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط، ونظراً لتبنيها إصلاح دعم المنتجات النفطية منذ سنوات واعتمادها على آليات تسعير تربط بين الأسعار المحلية والعالمية، فقد استفادت من انخفاض أسعار النفط في تحقيق وفورات المالية.

شكل (12): الاتجاه العام لأسعار النفط وعدد الدول العربية التي جرت فيها إصلاحات سياسات الدعم خلال الفترة (2012 - 2016)

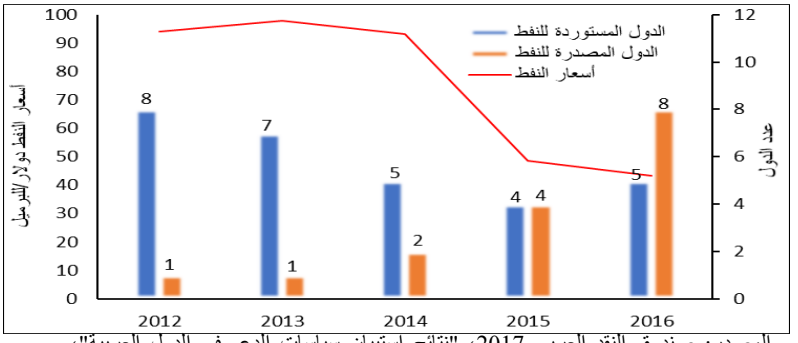

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، تقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.

تفاوتت مواقف الدول العربية فيما يتعلق بعملية إصلاح الدعم بشكل عام، فبينما هناك دول قطعت شوطاً بعيداً في هذا المجال، لا تزال دول أخرى تبذل جهوداً مقدرة لتصحيح مساره. في هذا الصدد تركزت جهود الدول بشكل أكبر في إصلاح دعم الطاقة باعتبار عبئه المتزايد المتمثل في فاقد الإيرادات المتنامي على الوضع المالي، وبشكل أقل على إصلاح دعم الخدمات الاجتماعية، والإنتاج الزراعي والصناعي، والمواد الغذائية لعدة اعتبارات منها ضآلة تكلفة بعضها نسبياً وحاجة الفئات محدودة الدخل والفقيرة إليها، علاوة على أن تخصيصها للفئات المستهدفة أكثر سهولة مقارنة بدعم منتجات الطاقة. بالنسبة لإصلاح نظم دعم الطاقة فقد شهد تطوراً ملحوظاً على مستوى عدد من الدول العربية، حيث أنهت مجموعة من الدول وغالبيتها دول غير نفطية، دعم المنتجات النفطية، بينما تسعى بقية الدول التي أطلقت بالفعل عملية الإصلاح وغالبيتها دول نفطية إلى بذل مزيد من الجهود لاستكمالها. تشير أحدث التدابير والإجراءات الإصلاحية المتوفرة عن هذه الدول إلى أنها اتخذت مؤخراً مزيداً من الخطوات الإصلاحية لتقليص الدعم الحكومي لبعض السلع كالبنزين والديزل والكهرباء، والماء، ووضع بعض التدابير والإجراءات المتعلقة بضبط وترشيد دعم السلع الغذائية. فيما يلي استعراض لأبرز التدابير والإجراءات التي نفذتها بعض الدول المتوفرة عنها بيانات خلال العام 2016:

تمثلت أبرز التدابير والإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها مجموعة الدول التي أنهت دعم المنتجات النفطية في الاستمرار في استكمال إصلاح منظومة دعم الطاقة. من هذه الدول المملكة الأردنية الهاشمية، التي اتخذت بعض الإجراءات استكمالاً لجهود الإصلاح المستمرة، تمثلت في فرض ضرائب على المنتجات النفطية لدعم موارد الدولة، ورفع تعرفة الكهرباء، وإعداد استراتيجية للتدرج في إنهاء دعم الكهرباء. والجمهورية التونسية التي واصلت تعديل هيكل أسعار الوقود من خلال زيادة الضريبة على مبيعات البنزين والكيروسين والمنتجات الأخرى، إضافة إلى تبني آلية الأسعار المتماثلة للمحروقات (Symmetric Fuel Price Mechanism) لتحديد أسعار نوعين من الوقود هما البنزين والديزل. بالنسبة للجمهورية اللبنانية، فقد خفضت سقف السلفة التي تمنح لمؤسسة الكهرباء لشراء الوقود. أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تمثلت أبرز التدابير التي أُتخذت مؤخراً في زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة تراوحت بين 14 و17 في المائة.

أما مجموعة الدول التي لا زالت مستمرة في جهود إصلاح منظومة الدعم، فتمثلت أحدث الإصلاحات التي نفذتها في: استكمال منظومة ترشيد دعم الطاقة، وإعادة هيكلة قطاع الطاقة لإزالة التشوهات السعرية داخل الاقتصاد وإعادة توجيه جزء من الوفر المالي المحقق لتمويل برامج الحماية الاجتماعية الأكثر كفاءة في استهداف الطبقات الأولى بالرعاية. من بين هذه الدول جمهورية مصر العربية والتي شملت الإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد، زيادة أسعار وقود البنزين بنسبة 40 في المائة، والديزل بنسبة 31 في المائة، والكيروسين والمنتجات الأخرى بنسبة 30 في المائة، والغاز الطبيعي بنسبة 87.5 في المائة، ورفع تعرفة الكهرباء بنسبة 40 في المائة في المتوسط. وفي ذات السياق اتخذت بعض التدابير المتعلقة بضبط وترشيد دعم السلع الغذائية تضمنت تنقية جداول المستفيدين منه ووضع حدود وأسس لاستخراج البطاقات المنفصلة للاستفادة من دعم الخبز بما يضمن العدالة في التوزيع. في ذات الاتجاه عملت سلطنة عُمان على زيادة أسعار وقود البنزين بنسبة 23 في المائة لتصل إلى حوالي 0.36 دولار للتر، والديزل بنسبة 10 في المائة لتصل إلى حوالي 0.42 دولار للتر (الملحق 2).

بالنسبة للملكة العربية السعودية، شملت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها زيادة أسعار البنزين عالي الجودة بنسبة 50 في المائة ليصل إلى 0.24 دولار للتر، والبنزين العادي من 0.12 دولار للتر إلى 0.2 دولار للتر، والديزل بالنسبة للقطاع الصناعي من 0.07 دولار للتر إلى 0.09 دولار للتر، وغاز الميثان والإيثانول من 0.75 دولار للتر إلى 1.25 دولار للتر، و1.75 دولار للتر على التوالي، إضافة إلى رفع تعرفة الكهرباء بنسبة 35 في المائة في المتوسط والإعلان عن خفض الدعم الموجه لخدمات الماء والكهرباء. في جمهورية العراق، شملت أبرز الإجراءات زيادة تعرفة الكهرباء لجميع القطاعات بصورة مستمرة، إضافة إلى بعض التدابير المتعلقة بتقليل حرق الغاز في آبار النفط للاستفادة منه في توليد الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز أو الوقود المستورد. أما في دولة الكويت، فتمثلت الإجراءات المتخذة في رفع أسعار وقود البنزين بنسبة 70 في المائة، والبنزين قليل الأوكتين بنسبة 40 في المائة ليصل إلى 0.28 دولار للتر، والبنزين عالي الجودة بنسبة 61 في المائة ليصل إلى 0.54 دولار للتر، إضافة إلى رفع تعرفة الكهرباء والماء. كما أُسند أمر مراجعة أسعار الوقود للجنة حكومية تُعقد ربع سنوياً تأخذ بالاعتبار تطورات الأسعار العالمية. بالنسبة لدولة قطر، شملت أبرز الإجراءات زيادة أسعار وقود

البنزين مرتين، في يناير من العام 2016 بنسبة 35 في المائة وفي أغسطس من نفس العام بنسبة 4 في المائة لتصل إلى حوالي 0.45 دولار للتر، إلى جانب ذلك أعلنت الحكومة عن تعديلات أكثر انتظاماً بالنسبة لأسعار الوقود استناداً إلى تطورات الأسواق الإقليمية والعالمية. أما في البحرين فتمثلت الإجراءات التي اتخذت مؤخراً في زيادة أسعار وقود البنزين العادي بنسبة 56 في المائة ليصل إلى 0.33 دولار للتر، والبنزين عالي الجودة بنسبة 60 في المائة ليصل إلى 0.43 دولار للتر، إضافة لرفع تعرفة الكهرباء على مراحل لتصل الزيادة المستهدفة إلى نسبة 95 في المائة بحلول العام 2019 (الملحق 2).

بالنسبة للجمهورية الجزائرية، أطلقت في إطار موازنة العام 2016 بعض الإجراءات الإصلاحية قضت بتعديل تدريجي على هيكل أسعار الوقود بدأ من مطلع العام 2016 كخطوة أولى وسيمتد تدريجياً الى المنتجات الأخرى التي يشملها الدعم. من بين التدابير المتخذة في هذا الصدد، تعديل ضريبة المواد البترولية بالنسبة للبنزين الممتاز من 0.01 دينار للتر إلى 5 دينار للتر، وإلى 4 دينار للتر بالنسبة للبنزين العادي، وإلى 2 دينار للتر بالنسبة للديزل. إضافة إلى تعديل الضريبة على القيمة المضافة على وقود الديزل، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلوواط/فصل واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل من 7 في المائة إلى 17 في المائة. قضت هذه الإجراءات بارتفاع أسعار وقود الديزل من 13.7 دينار للتر إلى حوالي 18.76 دينار للتر، والبنزين الممتاز من 23 دينار للتر إلى 31.42 دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من 22.6 دينار للتر على 31.02 دينار للتر، وأسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15 إلى 42 في المائة، وتعرفة الكهرباء بنسبة 15 إلى 31 في المائة. صاحبت هذه الإصلاحات تدابير لتخفيف تأثيرها على المستهلكين تضمنت التركيز على التحويلات الموجهة للفقراء تحقيقاً للعدالة الاجتماعية (الملحق 2).

8. انعكاسات جهود الإصلاح على حجم الدعم

أدت جهود إصلاح منظومة الدعم التي اتخذت من قبل الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى انخفاض نسبي في حجم الدعم الحكومي بشقيه النقدي وغير النقدي مقارنة بفترات ماضية. تجلى هذا الانخفاض بشكل واضح في حجم دعم الطاقة الذي انخفض بشكل ملحوظ من حوالي 201 مليار دولار في عام 2013 إلى حوالي 117 مليار دولار في عام 2015، ويتوقع أن

يستمر هذا التراجع ليصل إلى ما يقارب 98 مليار دولار (ما نسبته حوالي 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية) بنهاية العام 2017 (الأشكال 13-أ، 13-ب). يعزى هذا التراجع من جهة إلى الانخفاض الملحوظ في مستوى دعم المنتجات النفطية بالنسبة للدول المصدرة للنفط خلال السنوات القليلة الماضية بسبب اتجاه عدد منها إلى مراجعة دعم المنتجات النفطية، ومن جهة ثانية إلى تدني أسعار النفط واستقرارها عند مستويات منخفضة نسبياً.

شكل (13-أ): دعم الطاقة في الدول العربية المصدرة للنفط

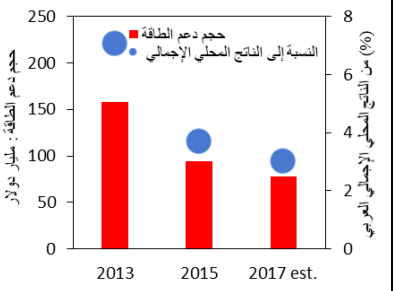

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي حول الدعم العالمي للطاقة، (يونيو 2015)، وتقديرات صندوق النقد العربي بالنسبة للعام 2017.

شكل (13-ب): دعم الطاقة في الدول العربية المستوردة للنفط

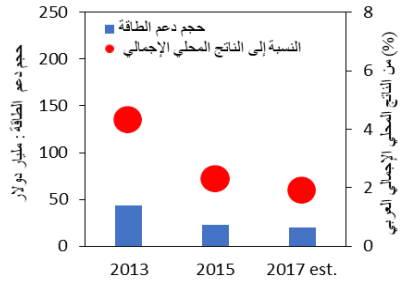

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي حول الدعم العالمي للطاقة، (يونيو 2015)، وتقديرات صندوق النقد العربي بالنسبة للعام 2017.

في ذات السياق شهد حجم الدعم النقدي المباشر انخفاضاً نسبياً على خلفية الاستمرار في سياسات الاصلاح المتمثلة في ضبط وترشيد الدعم النقدي بما في ذلك الإجراءات والتدابير المتعلقة بضبط دعم الغذاء، وإعادة هيكلة الدعم الموجهة لبعض الجهات والهيئات الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى الانخفاض النسبي في أسعار السلع الغذائية وانخفاض أسعار النفط الذي يؤثر على عدد من بنود الدعم النقدي المباشر خصوصاً الدعم الموجه لبعض المؤسسات العامة (الأشكال 14-أ، 14-ب).

شكل (14-أ): الاتجاه العام لدعم الغذاء خلال الفترة (2013 - 2016) في عدد من الدول العربية

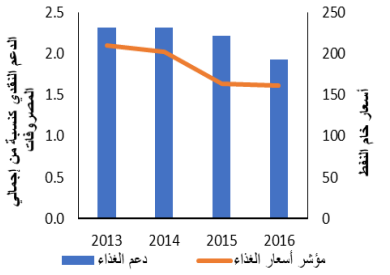

المصدر: جداول الموازنة العامة والحسابات الختامية للدول للفترة (2013 – 2016).

شكل (14-أ): الاتجاه العام للدعم النقدي خلال الفترة (2013 - 2016) في عدد من الدول العربية

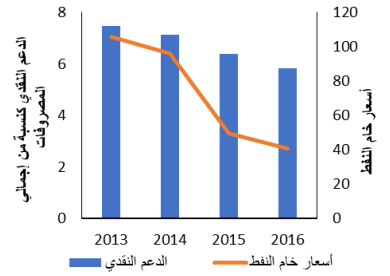

المصدر: جداول الموازنة العامة والحسابات الختامية للدول للفترة (2013 – 2016).

ساعدت بعض الموارد المفرج عنها جراء خفض الدعم في توسيع الحيز المالي بالنسبة لعدد من الدول مِمّا مكّنها من إحداث زيادة نسبية في النفقات الرأسمالية. تعكس هذه التطورات البيانات المتوفرة لحوالي 18 دول عربية والتي تُشير إلى انخفاض نسبة الدعم النقدي من إجمالي النفقات العامة من 10.2 في المائة في العام 2013 إلى أقل من 6 في المائة في العام 2016، مقابل ارتفاع في نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات العامة من 13.3 في المائة إلى 13.8 في المائة خلال نفس الفترة (شكل 15).

شكل (15): الدعم والنفقات الرأسمالية كنسبة من النفقات العامة لعدد من الدول العربية

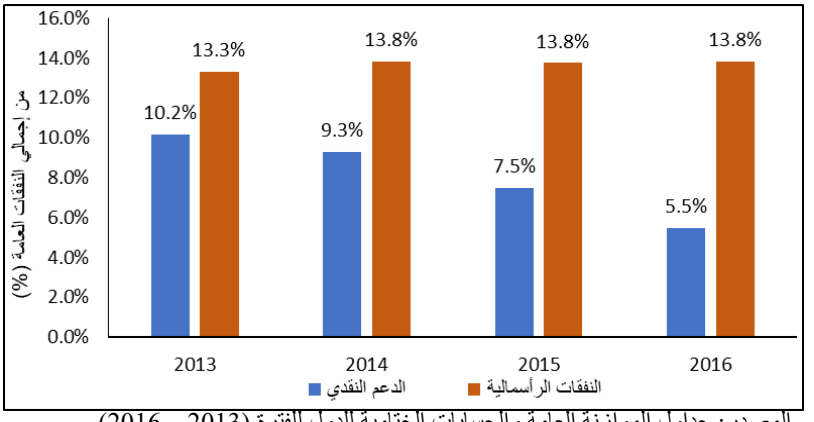

المصدر: جداول الموازنة العامة والحسابات الختامية للدول للفترة (2013 – 2016).

9. جوانب الإصلاحات المستقبلية

في إطار سعيها المتواصل لتصحيح الأوضاع المالية، تفرد الدول العربية حيزاً لإصلاح منظومة الدعم وتصحيح مساره وتوظيفه بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من تقدم جهود الإصلاح في عدد من الدول العربية، إلاّ أنه ما زال هناك حاجة لمواصلة جهود إصلاح منظومة الدعم في الجوانب التالية:

- بالرغم من التقدم المحرز في إصلاح أسعار المنتجات النفطية، تظل هناك حاجة لتكثيف الجهود المتعلقة بإصلاح ضريبة استهلاك هذه المنتجات بما يقلل من الفاقد الضريبي ويدعم الإيرادات العامة ويزيل التشوهات السعرية أخذاً في الاعتبار تنافسية القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على هذه المشتقات.

- لا يزال دعم الكهرباء في عدد من الدول العربية بحاجة إلى مزيد من المراجعة بما يحقق مبدأ استرداد الكلفة ويخفف العبء على الموازنة العامة بما لا يخل بتنافسية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

- في ذات السياق لا يزال دعم مياه الشرب ومياه الري في بعض الدول بحاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الإصلاحية بهدف خفض الدعم الموجه لهذه الخدمات، أخذاً بالاعتبار عدم قدرة بعض الشرائح على النفاذ لهذه الخدمات بأسعار السوق.

- تبرز الحاجة أيضاً لخفض مستوى الامتيازات والإعفاءات الضريبية الممنوحة لعدد من القطاعات الإنتاجية بما لا يعيق تدفق الاستثمارات الخارجية ويثبِّط الاستثمار المحلي.

- هناك حاجة لمراجعة وضبط دعم المؤسسات والشركات المملوكة للدولة بما لا يؤثر على كفاءة تشغيلها، ويعزز من مساهمة فوائضها في الموازنة العامة.

- الحاجة لإجراء المزيد من المسوحات الإحصائية من اجل تحقيق استهداف أفضل للشرائح المستحقة للدعم.

- الحاجة لوضع الأطر والآليات والأسس والمعايير الملائمة لضبط وترشيد دعم السلع الغذائية.
- أيضاً هناك حاجة لتفعيل دور شبكات الضمان والحماية الاجتماعية من أجل توفير الحماية اللازمة للشرائح محدودة الدخل من الاثار السالبة لسياسات الدعم.

الملاحق

ملحق (1): نطاق وأشكال دعم منتجات الطاقة في عدد من الدول العربية

(1) دعم منتجات الطاقة

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	السودان	فلسطين	لبنان	مصر	عُمان
الديزل	ـ لا يوجد دعم.	ـ دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار الجازولين.	ـ لا يوجد دعم.	ـ معظم الدعم الموجه للمنتجات النفطية يأخذ شكل خصومات ضريبية نقدية. ـ لا توجد قيمة معينة سنوية لحجم الدعم وإنما يعتمد على الكميات المباعة وقيمة الدعم لكل لتر وكذلك الأسعار السوقية المفروضة على هيئة البترول والتي تختلف من شهر لآخر.	ـ لا يوجد دعم.	ـ يمثل الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع المنتجات النفطية بأسعار تقل عن تكلفتها سواء عن طريق الإنتاج المحلى أو استيراد بعضها من الخارج. ـ تقوم وزارة المالية بتوفير هذا الدعم للهيئة العامة للبترول لسداد الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع.	ـ تم إيقاف دعم البنزين والديزل في عام 2015 وربط أسعارهما بالأسعار العالمية،
البنزين	ـ لا يوجد دعم.	ـ دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار البنزين.	ـ خفض أسعار البيع الي أقل من التكلفة.	ـ	ـ لا يوجد دعم.	ـ	ـ
الكيروسين	ـ لا يوجد دعم.	ـ	ـ لا يوجد دعم.	ـ	ـ لا يوجد دعم.	ـ	ـ

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

دعم منتجات الطاقة (تابع)

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	السودان	فلسطين	لبنان	مصر	عُمان	المغرب
الكهرباء	ـ دعم حكومي لخفض تعرفة الكهرباء لشريحة الاستهلاك من 1-160 كيلوواط/ ساعة.	ـ دعم موجه لمستهلكي غاز الطبخ والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية حيث تستفيد الأسر والذين يعملون في الزراعة في 10 من ولايات الجنوب من خصم 50 في المائة على استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 10,500 كيلوواط/ سنة. ـ كما تستفيد الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10 في المائة على استهلاك الطاقة بحد أقصى 200,000 كيلوواط/ سنة. ـ إضافة إلى الدعم الضمني الموجه لاستهلاك الكهرباء و الذي يتمثل أساسا في التحويلات الموجهة من الدولة إلى المحولين والموزعين للكهرباء، من خلال مختلف عمليات الدعم المالي.	ـ وفير المواد البترولية المستخدمة في التوليد، حيث يتمثل الدعم في الفرق بين تعرفة توزيع المياه وتكلفتها.	ـ دعم نقدي لتعرفة الكهرباء (دعم كل كيلوواط مُشتَرى من المصدر بمقدار 0.0156 شيكل). ـ من جهة أخرى يتم دعم استهلاك الكهرباء لفئة محدودي الدخل من خلال إضافة مبلغ إلى مجموع مستحقاتهم التي تصرف من وزارة الشؤون الاجتماعية. ـ الدعم المقدم لمشاريع الطاقة الشمسية ضمن المبادرة الفلسطينية.	ـ تسديد قيمة الكميات المستوردة من الوقود لشركة كهرباء لبنان علماً أن هذا الدعم هو سلفة إلى مؤسسة كهرباء لبنان.	ـ دعم الشرائح الأقل استخداما للطاقة الكهربائية (استهلاك 1000 كيلوواط/ساعة شهرياً للاستخدام المنزلي).	ـ ما زال دعم الكهرباء يشكل أحد أهم بنود الدعم في السلطنة، ارتفع الدعم اعتبارا من العام 2015 نتيجة قيام الحكومة برفع أسعار الغاز وكذلك النمو الطبيعي للسكان. ـ قامت الحكومة مؤخراً باتخاذ عدد من الخطوات لخفض الدعم، منها رفع التعرفة لكبار المستهلكين الذين يتجاوز استهلاكهم 150 ألف كيلو واط/ ساعة.	ـ سعر مخفض للضريبة على القيمة المضافة.
غاز الطبخ	ـ دعم حكومي لخفض الأسعار.	ـ معظمه دعم غير نقدي من خلال خفض الأسعار.	ـ خفض أسعار البيع لأقل من التكلفة.	–	ـ لا يوجد دعم.	ـ يمثل الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع المنتجات النفطية بأسعار تقل عن تكلفتها سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج. ـ تقوم وزارة المالية بتوفير هذا الدعم للهيئة العامة للبترول لسداد الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع.	ـ الاستمرار في دعم غاز الطبخ.	–
أخرى (حدد)	–	–	ـ خفض أسعار البيع لأقل من التكلفة للجازولين والفحم المُستخدم في توليد الطاقة.	–	–	- دعم معمم لأسعار (المازوت).	–	–

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

(2) دعم السلع الغذائية الأساسية

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	السعودية	السودان	لبنان	مصر	عُمان
القمح ومشتقاته	ـ دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للدولة.	ـ دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للدولة للقمح اللين، والصلب، والشعير من جهة لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز، ومن جهة أخرى لفائدة المزارعين لضمان شراء الإنتاج من المزارعين المحليين بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستيراد.	ـ يتمثل الدعم في شراء الدولة، ممثلة في المؤسسة العامة للحبوب، للقمح وطحنه ثم بيع وتوزيع الدقيق بالأسعار المدعومة المحددة من الدولة.	ـ خفض الضرائب على الأرز والعدس. ـ توفير القمح المستورد والمنتج محلياً للمطاحن بسعر أقل من تكلفة الاستيراد والشراء من خلال: o استخدام سعر الصرف أقل من السعر الرسمي للقمح المستورد. o شراء القمح المنتج محلياً بأعلى سعر السوق.	ـ دعم الفرق بين سعر الطن الواحد للقمح والسقف الموضوع للدعم البالغ 290 دولار. أما حالياً لا يوجد دعم لأن سعر الطن أقل من 290 دولار.	ـ منذ 2014، يتم تقديم الدعم في المرحلة النهائية من الإنتاج، أي على رغيف الخبز وليس على المدخلات كالقمح والدقيق، وهو ما أدى إلى التقليل من مشاكل التسعير المزدوج وفرص التهريب والتسرب. ـ يتم دعم 5 أرغفة يومياً للفرد من خلال منافذ بيع الخبز التابعة للحكومة، على أن يتحمل المستفيد نسبة من السعر وتدعم الحكومة الفارق.	ـ بدأ السلطنة تقديم الدعم للسلع الغذائية الأساسية نظراً لإرتفاع أسعار السلع الغذائية 2000-2011. وتركز الدعم على الطحين والأرز والسكر بصورة أساسية، إضافة إلى المواد الداخلة في صناعة الأعلاف. ـ تم إيقاف دعم المواد الداخلة في صناعة الأعلاف في يناير 2016. ـ تقرر إيقاف دعم الطحين في يناير 2017.
الأرز	- إعفاء ضريبي من ضريبة المبيعات/ فرض ضريبة صفرية.	ـ	ـ	ـ إعفاء من ضريبة القيمة المضافة.	ـ إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في حدود 10 في المائة.	ـ دعم شبه نقدي من خلال البطاقات التموينية، حيث يتوفر رصيد شهري للفرد 21 جنيه يستخدمهم بمعرفته.	

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

دعم السلع الغذائية الأساسية (تابع)

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر *	السعودية	السودان	لبنان	مصر
السكر	ـ إعفاء ضريبي من ضريبة المبيعات/ فرض ضريبة صفرية.	ـ يتم دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعارهما السوقية.	ـ	ـ تم تحرير أسعاره.	ـ إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في حدود 10 في المائة.	ـ دعم شبه نقدي من خلال البطاقات التموينية، حيث يتوفر رصيد شهري للفرد 21 جنيه يستخدمهم بمعرفته.
حليب الأطفال	ـ إعفاء ضريبي من ضريبة المبيعات/ فرض ضريبة صفرية.	ـ تتعلق الإعانة التي تمنحها الدولة بالحليب المعبأ في الأكياس. ـ سنويا، من خلال ميزانية الدولة، يتم منح إعانة للديوان الوطني للحليب (ONIL) لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المدعوم.	ـ دعم سنوي مباشر لمستوردي حليب الأطفال يتمثل في دعم نقدي (12 ريال لكل كيلو جرام من حليب الاطفال المستورد).	ـ إعفاء من الضرائب والرسوم.	ـ إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في حدود 10 في المائة.	ـ يمثل الدعم ما تتحمله الدولة من فرق في التكلفة الناتجة عن استيرادها وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها.
زيت الطعام	ـ إعفاء ضريبي من ضريبة المبيعات/ فرض ضريبة صفرية.	ـ يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعارهما السوقية.	ـ	ـ	ـ إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في حدود 10 في المائة.	ـ دعم شبه نقدي من خلال البطاقات التموينية، حيث يتوفر رصيد شهري للفرد 21 جنيه يستخدمهم بمعرفته.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.
(*) بالنسبة لحليب الأطفال فتدعم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مسحوق الحليب المعالج والمعبأ في الأكياس.

(3) دعم الخدمات الاجتماعية

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	فلسطين	لبنان	السودان	مصر	عمان	المغرب
الإسكان	ـ إعفاء أول 150 متر مربع من الشقق من الرسوم الحكومية.	ـ يتمثل الدعم في مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للإسكان.	ـ	ـ دعم الفائدة على القروض من خلال مؤسسة الإسكان.	ـ	ـ برنامج لدعم القروض لتوفير وحدات سكنية لمحدودي الدخل. ـ تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلا عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض.	ـ يقوم بنك الإسكان العُماني بتقديم قروض ميسرة للمواطنين بفائدة مدعمة من الحكومة. وتم مؤخراً خفضه بحوالي النصف.	ـ اعفاءات ضريبية مختلفة.
مياه الشرب	ـ دعم على فاتورة مياه الشرب.	ـ دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية لفرق تعرفة المياه (الفرق بين تعرفة توزيع المياه وتكلفتها).	ـ	ـ لا يوجد دعم.	ـ	ـ الفرق بين التكلفة الاقتصادية للمياه وتعرفة البيع.	ـ	ـ سعر مخفض للضريبة على القيمة المضافة.
النقل	ـ	ـ دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة.	ـ يتمثل الدعم في تغطية 20% من قيمة مشروع تحديث النقل بالحافلات من أصل 32.5 مليون يورو (ما يعادل 6.5 مليون يورو).	ـ لا يوجد دعم.	ـ تخفيض الرسوم الجمركية على وسائل النقل.	ـ الدعم الممنوح لهيئة نقل الركاب لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية. ـ الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجاري والقيمة المخفضة المُحصّلة.	ـ	ـ سعر مخفض للضريبة على القيمة المضافة.
التعليم العالي	ـ دعم الجامعات من خلال مخصصات في الموازنة العامة.	ـ دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة يتمثل في مساعدة مالية تُمنح للطلاب المحتاجين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، (300 دينار لكل طالب). ـ الدعم الموجه للخدمات الجامعية (المطاعم، الايواء والنقل). ـ منح لتلاميذ مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي. ـ المطاعم المدرسية. ـ منح التكوين في الخارج. ـ مجانية الكتب المدرسية لصالح التلاميذ المعوزين. ـ تشجيع الدولة للاستخراجية الوطنية لمحو الامية. يشمل دعم التعليم وبشكل رئيسي التحويلات المباشرة من ميزانية الدولة بشأن المنح الدراسية، الإطعام، نقل الطلاب والمطاعم المدرسية.	ـ	ـ يتمثل الدعم في المبالغ المدفوعة من موازنة الدولة إلى مؤسسات التعليم العالي، والتعليم المهني والتقني، والتربية العامة لدعم التعليم، والمساهمات المدفوعة إلى الجامعة اللبنانية، والمساهمات المدفوعة إلى المؤسسات غير الحكومية التي تقدم الخدمات التعليمية. ـ يتم إعفاء معاهد التعليم من ضريبة الدخل على الأرباح.	ـ كفالة الطالب الجامعي. ـ سداد الفجوة بين الموارد والانفاق للجامعات.	ـ لا يوجد دعم.	ـ	ـ اعفاءات ضريبية.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

دعم الخدمات الاجتماعية (تابع)

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	لبنان	السودان	مصر	المغرب
الصحة بخلاف الرعاية الصحية الأولية	ـ دعم بعض المعالجات الطبية من خلال مخصصات بالموازنة العامة. ـ تأمين الأطفال تحت 6 سنين وكبار السن فوق 70 سنة.	ـ دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.	ـ يتمثل الدعم في المبالغ المدفوعة من موازنة الدولة لتغطية استشفاء الأشخاص غير المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي في المستشفيات الخاصة، والمساهمات المدفوعة إلى المؤسسات غير الحكومية التي تقدم الخدمات الطبية. ـ من جهة أخرى، إعفاء بعض المستشفيات ضمن شروط محددة من ضريبة الدخل على الأرباح. ـ كما يتم إعفاء المعدات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة.	ـ التأمين الصحي للأسر الفقيرة. ـ العلاج المجاني بالمستشفيات. ـ رعاية الامهات والاطفال. ـ الاعفاءات الجمركية والضريبية للأجهزة والمعدات. ـ دعم العلاج بالداخل والخارج.	ـ يتم دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي من خلال شراء 95 في المائة من خدمة الرعاية الصحية لصالح هذه الشريحة من المرافق الصحية الحكومية، ويتم الإحالة لنسبة 5% للقطاع الخاص في حال عدم توافر الخدمة في هذه المستشفيات.	ـ اعفاء الخدمات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة.
الأدوية البشرية	ـ دعم من خلال خفض الضرائب.	ـ دعم من خلال خفض الضرائب.	ـ يتمثل الدعم في تسليم الأدوية بأسعار مخفضة. ـ كما يتم تسليم الادوية للأمراض الخبيثة مجاناً. ـ يتم إعفاء بعض الأدوية من الضريبة على القيمة المضافة.	ـ دعم الادوية المنقذة للحياة. ـ دعم الامراض المزمنة.	ـ يمثل الدعم ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيونات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة.	ـ سعر مخفض للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأدوية.
أخرى (حدد) ـ معاش المتقاعدين ـ دعم المجاهدين ـ دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض	–	ـ دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.	–	ـ التأمين الصحي. ـ دعم نقدي مباشر من الموازنة العامة.	–	–

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

(4) دعم الإنتاج الزراعي

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	فلسطين	لبنان	السودان	مصر
الصادرات الزراعية	ـ يتم الدعم من خلال برنامج دعم الصادرات.	ـ دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.	ـ دعم الصادرات من خلال تخفيض ضريبة الدخل لنسبة صفر في المائة سواء للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار أو المشاريع العادية. كما يتم إعفاء الشركات من ضريبة الدخل مع تخفيض ضريبة القيمة مضافة إلى نسبة صفر في المائة.	ـ دعم من مؤسسة دعم الصادرات اللبنانية وهو عبارة عن دعم نقدي. ـ من جهة أخرى، يتم إعفاء اليد العاملة الزراعية من ضريبة الدخل على الرواتب والأجور، وإعفاء المستثمرين الزراعيين من ضريبة الدخل على الأرباح. ـ كما يتم إعفاء أعمال المزارعين عند تسليم محاصيلهم الزراعية من الضريبة على القيمة المضافة.	ـ الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	ـ
مدخلات الإنتاج الزراعي	ـ يتم الدعم من خلال إدراج مدخلات الإنتاج الزراعي ضمن قائمة السلع المعفاة من ضريبة المبيعات.	ـ دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.	ـ ليس هناك سياسة خاصة بالدعم المالي الحكومي في قطاعات الانتاج الزراعي باستثناء الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الإنتاج النباتي والإعفاء من ضريبة الدخل للمزارعين.	-	ـ الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	ـ المساهمة في خفض أسعار التَّقاوي (البذور المحسنة) الزراعية. ـ تحمل جزءاً من تكلفة مكافحة بعض الآفات الزراعية. ـ تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.
الأسمدة والمخصبات	ـ	ـ دعم من خلال خفض الضرائب.	ـ	ـ شراء الأسمدة وتوزيعها للمزارعين مجاناً. ـ من جهة أخرى، يتم إعفاء الأسمدة والمخصبات من الضريبة على القيمة المضافة.	ـ الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	ـ دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

دعم الإنتاج الزراعي (تابع)

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	لبنان	السودان
الوقود	-	-	- لا يوجد دعم.	- دعم الجازولين.
مياه الري	-	- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.	- إنشاء أحواض للري عبر مشروع الأخضر.	- الاعفاء من الرسوم.
أسعار المنتجات الزراعية (شراء المنتجات الزراعية بأعلى من أسعار السوق).	- تتيح المادة (6) من قانون وزارة الصناعة والتجارة للحكومة التدخل في تحديد الأسعار.	-	- التدخل لشراء بعض المحاصيل في حال عدم بيعها محلياً أو تصديرها (كالتفاح أو البطاطا).	- التدخل لشراء بعض المحاصيل القمح والذرة بأسعار تشجيعيه.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

(5) دعم الإنتاج الحيواني

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	السعودية	السودان	لبنان	المغرب
مدخلات الإنتاج الحيواني	- يتمثل الدعم في الإعفاء من ضريبة المبيعات.	-	-	- الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	- لا يوجد دعم.	-
أعلاف الحيوانات	- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للدولة.	- دعم من خلال خفض الضرائب.	- دعم نقدي للأعلاف المستوردة لإنتاج البيض ولحوم الدواجن والألبان.	- الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	- دعم الأعلاف عبر تسليمها مجاناً. - كما يتم إعفاء العلف من الضريبة على القيمة المضافة.	- سعر مخفض للضريبة على القيمة المضافة.
الأدوية البيطرية	- يتمثل الدعم في فرض ضريبة صفرية على الأدوية البيطرية.	-	-	- الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	- يتمثل الدعم في شراء وتسليم الأدوية البيطرية مجاناً.	-
صادرات الثروة الحيوانية	-	-	-	- الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	- لا يوجد دعم.	-

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

(6) دعم الإنتاج الصناعي

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	فلسطين	لبنان	السودان	مصر	المغرب
صادرات الصناعات المحلية	- يتم الدعم من خلال برنامج دعم الصادرات.	-	- دعم الصادرات في حالة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بأن يتم استيفاء ضريبة دخل 5 في المائة لمدة خمس سنوات تليها 10 في المائة لمدة ثلاث سنوات بدلاً عن 15 في المائة ضريبة دخل على الشركات، وكذلك استيفاء ضريبة قيمة مضافة بنسبة صفر في المائة.	- يتمثل الدعم في تخفيض الضريبة على الأرباح بنسبة تتراوح بين 50 في المائة و75 في المائة من الأرباح لمدة محددة ضمن شروط معينة.	- الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	- مبالغ مالية يتم تحويلها لصندوق دعم الصادرات.	- إعفاء متبوع بتخفيض سعر الضريبة على الشركات أو الدخل.
مدخلات إنتاج الصناعة	- توجد مدخلات إنتاج الصناعة ضمن قائمة السلع المعفاة من ضريبة المبيعات.	- دعم من خلال خفض الضرائب.	- إعفاء مدخلات الانتاج المستوردة من الرسوم الجمركية المستحقة.	- إعفاء المواد الأولية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية وفقاً لشروط محددة في القانون.	- الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم.	-	-

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

(7) دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية

الدول / السلع والخدمات	الأردن	الجزائر	فلسطين	لبنان	عُمان
مؤسسات حكومية خدمية (على سبيل المثال الخطوط الجوية، الخطوط البحرية وغيرها)	-	- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجه للخطوط الجزائرية.	- لا يوجد دعم.	- إعفاء مؤسسات الملاحة الجوية والبحرية من ضريبة الدخل على الأرباح شرط المعاملة بالمثل للمؤسسات الأجنبية التابعة لبلدان تعمل فيها مؤسسات لبنانية.	- قامت الحكومة بتحويل مساهمتها في مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية إلى بعض الصناديق السيادية الاستثمارية وبالتالي سوف تقوم بوقف دعمها لتلك الشركات. - ما زالت هناك بعض الشركات التي تعتمد على الدعم الحكومي والذي تم تقليصه بدرجة كبيرة حيث تم توجيه تلك الشركات للجوء لوسائل تمويل أخرى. - بالنسبة للقروض الميسرة الممنوحة من بنك التنمية العماني للمؤسسات التجارية والصناعية، فقد تم أيضاً تخفيض الفائدة المدعمة إلى حوالي النصف اعتباراً من عام 2016.
مؤسسات حكومية إنتاجية أخرى (حدد)	- يتم دعم المؤسسات الحكومية المالية وغير المالية من خلال مخصصات بالموازنة العامة.	- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجه للشركة الوطنية للسكك الحديدية.	-	-	

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية".
(-) تشير إلى أن المعلومات غير متوفرة من خلال الاستبيان.

ملحق (2): التدابير والسياسات الإصلاحية المتخذة في الدول العربية

الدول	2012	2013	2014	2015	2016
الدول المستوردة للنفط					
الأردن	- إلغاء دعم المنتجات النفطية في نوفمبر 2012. رفع تعرفة الكهرباء لقطاع البنوك، والاتصالات، والفنادق، والتعدين، وكبار مستهلكي قطاع الأعمال والقطاع السكني.	- تكييف أسعار الوقود وفقا للأسعار العالمية على أساس شهري بدءاً من يناير 2013.		- لم تطبق الزيادة المخططة في التعرفة البالغة 15 في المائة.	- الاستمرار في سياسة تسعير وفقاً لتغيرات الأسعار العالمية للمنتجات النفطية. - الاستمرار في دعم غاز الطبخ. - فرض ضرائب على المحروقات لدعم الموازنة. - رفع تعرفة الكهرباء. - إعداد استراتيجية لإزالة الدعم عن الكهرباء. - الإبقاء على دعم قائمة السلع الأساسية.
تونس	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 7 في المائة، والديزل بنسبة 7 في المائة. - زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة 7 في المائة.	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 7-8 في المائة، والديزل بنسبة 7-8 في المائة. - زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة 7-8 في المائة.	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 6.4 في المائة، والديزل بنسبة 7 في المائة. - زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 10 في المائة. - زيادة تعرفة الكهرباء لفئات الاستهلاك العليا والمتوسطة بنسبة 10 في المائة.	- تعليق تطبيق الزيادة المبرمجة للبنزين، والديزل، والكهرباء.	- تعديل هيكل أسعار البنزين من خلال زيادة الضرائب (Excises). - تبني آلية الأسعار التماثلية (Symmetric fuel price mechanism) لنوعين من البنزين، والديزل في يوليو مع تطبيق جزئي لها خلال الأشهر اللاحقة. - خفض أسعار الديزل بنسبة 20 في المائة. - تعديل هيكل أسعار الكيروسين والمنتجات الأخرى من خلال زيادة الضرائب.
السودان	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 40 في المائة، والديزل بنسبة 23 في المائة، إضافة إلى تحرير وقود الطائرات. - زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15 في المائة.	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 68 في المائة، والديزل بنسبة 74.7 في المائة. - زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 66.7 في المائة.			- زيادة أسعار البنزين بنسبة 30 في المائة، والديزل بنسبة 32 في المائة. - زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 200 في المائة. - زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة 160 في المائة.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، تقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.

ملحق (2): التدابير والسياسات الإصلاحية المتخذة في الدول العربية (تابع)

الدول	2012	2013	2014	2015	2016
فلسطين					- خفض الدعم الحكومي لمشتريات الطاقة إلى النصف.
لبنان		- تحرير أسعار البنزين. - انخفاض الضرائب المفروضة على الوقود (إعفاء الديزل من ضريبة القيمة المضافة ولا يخضع لضريبة مبيعات). - لم تتغير تعريفة الكهرباء منذ العام 1996.			- تخفيض سقف السلفة الممنوحة لمؤسسة الكهرباء لشراء الوقود المُستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.
مصر		- زيادة أسعار البنزين بنسبة 112% للمركبات الفارهة. - رفع أسعار زيت الوقود بنسبة 33% للصناعات قليلة الاستهلاك للطاقة، و50 في المائة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. - رفع تعرفة الكهرباء بنسبة 16% في المتوسط للقطاع السكني.	- رفع أسعار الديزل، والبنزين، والكيروسين لقطاع الأعمال والمستهلكين بنسبة 20-80%. - رفع تعرفة الكهرباء بنسبة 10-50%.	- رفع تعرفة الكهرباء بنسبة 10-20% لكبار المستهلكين.	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 40%، الديزل بنسبة 31%، والكيروسين والمنتجات الأخرى بنسبة 30%. - زيادة أسعار الغاز بنسبة 87.5%. - رفع تعرفة الكهرباء بنسبة 40% في المتوسط. - تنقية جداول المستفيدين من دعم السلع الغذائية ووضع حدود وأسس لاستخراج البطاقات المنفصلة للاستفادة من دعم الخبز بما يضمن العدالة في توزيع موارد الدولة.
المغرب	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 20 في المائة، والديزل بنسبة 14%، وزيت الوقود بالنسبة للصناعات بنسبة 27%.	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 4.8 في المائة، والديزل بنسبة 8.5 في المائة، وزيت الوقود بالنسبة للصناعات بنسبة 14.2 في المائة.	- إزالة دعم البنزين، مع اعتماد مراجعة أسعاره كل أسبوعين في الشهر، وخفض دعم وقود الديزل. - إزالة دعم زيت الوقود بالنسبة للصناعات والمستخدم في التوليد الكهربائي مع اعتماد مراجعة أسعاره كل أسبوعين في الشهر.	- تحرير كامل لأسعار المنتجات النفطية (البنزين، والديزل، والكيروسين).	

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، تقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.

ملحق (2): التدابير والسياسات الإصلاحية المتخذة في الدول العربية (تابع)

الدول	2012	2013	2014	2015	2016
موريتانيا	- وضع صيغة جديدة للتسعير التلقائي للديزل لتكييف أسعاره المحلية مع العالمية، ولكنها لم تطبق.		- رفع أسعار الغاز الطبيعي من 15 في المائة إلى 50 في المائة والإبقاء على دعمه جزئياً.		
اليمن	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 66 في المائة. - زيادة أسعار الديزل، والكيروسين بنسبة 100 في المائة.	- توحيد أسعار الديزل لجميع المستهلكين. - توحيد تعرفة الكهرباء لجميع المستهلكين.	- زيادة أسعار البنزين بنسبة 20 في المائة. - السماح لشركات القطاع الخاص باستيراد وقود الديزل وفقاً للأسعار العالمية مما أدى لزيادة الأسعار المحلية بنسبة 20 في المائة. - زيادة أسعار الكيروسين بنسبة 50 في المائة.		

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، تقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.

ملحق (2): التدابير والسياسات الإصلاحية المتخذة في الدول العربية (تابع)

الدول	2012	2013	2014	2015	2016
الدول المصدرة للنفط					
الإمارات			- رفع تعرفة الكهرباء والماء.	- في يناير 2015 زيادة تعرفة كهرباء أبو ظبي بنسبة 40 في المائة. - إنهاء دعم الوقود، واعتماد تعديل أسعاره شهرياً وفقاً للأسعار العالمية. - ربط أسعار البنزين والديزل بأسعار السوق العالمية	- زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة 14 إلى 17 في المائة.
البحرين	- زيادة أسعار الغاز الطبيعي لقطاع الصناعة بنسبة 50 في المائة.	- رفع تعرفة الكهرباء والماء.		- زيادة أسعار الوقود في المحطات البحرية. - البدء في زيادة اسعار الغاز الطبيعي للاستهلاك الصناعي بحوالي 0.25 دولار للوحدة اعتبارا من مطلع أبريل 2015 إلى أن يصل إلى 4 دولار للوحدة الحرارية بحلول أبريل 2021.	- زيادة أسعار البنزين العادي بنسبة 56 في المائة ليصل إلى 0.33 دولار للتر، والبنزين عالي الجودة بنسبة 60 في المائة ليصل إلى 0.43 دولار للتر. - زيادة تعرفة الكهرباء على مراحل، لتصل الزيادة إلى نسبة 95 في المائة بحلول العام 2019.
عُمان				- إيقاف دعم البنزين والديزل وربط أسعارهما بالأسعار العالمية. - زيادة أسعار الغاز الطبيعي بالنسبة للصناعات بنسبة 100 في المائة.	

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، تقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.

ملحق (2): التدابير والسياسات الإصلاحية المتخذة في الدول العربية (تابع)

الدول	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر					تعديل أسعار الوقود اعتبارا من مطلع يناير 2016 على النحو التالي: - رفع سعر الديزل من 13.7 دينار للتر إلى حوالي 18.76 دينار للتر، والبنزين الممتاز من 23 دينار للتر إلى 31.42 دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من 22.6 دينار للتر إلى 31.02 دينار للتر، ذلك بموجب التدابير التي اتخذت في إطار موازنة العام 2016 والتي أفضت إلى: o تعديل الضريبة على المواد البترولية (TPP) التي ارتفعت من 0.01 دينار جزائري للتر إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز، وإلى 4 دينار للتر بالنسبة للبنزين العادي، وإلى 2 دينار جزائري للتر بالنسبة للديزل. o تعديل الضريبة على القيمة المضافة على الديزل، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلوواط/فصل، واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل من 7 في المائة إلى 17 في المائة. - أدت هذه الإجراءات إلى: o زيادة أسعار وقود البنزين والديزل بحوالي 34-38 في المائة o زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة 15-31 في المائة للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 250 كيلوواط/فصل. o زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15-42 في المائة للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذيّن يتجاوز استهلاكهما 2500 وحدة حرارية/فصل.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، تقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.

ملحق (2): التدابير والسياسات الإصلاحية المتخذة في الدول العربية (تابع)

الدول	2012	2013	2014	2015	2016
السعودية					- زيادة أسعار البنزين عالي الجودة بنسبة 50 في المائة ليصل إلى 0.24 دولار للتر، وأسعار البنزين العادي من 0.12 دولار للتر إلى 0.2 دولار للتر. - زيادة أسعار الديزل من 0.07 دولار للتر إلى 0.12 دولار للتر بالنسبة لقطاع النقل، وإلى 0.09 دولار للتر بالنسبة للقطاع الصناعي. - الإعلان عن خفض الدعم الموجه لخدمات الكهرباء والماء. - زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة 35 في المائة في المتوسط. - رفع أسعار غاز الميثان والإيثانول من 0.75 دولار للتر إلى 1.25 دولار للتر و1.75 دولار للتر على التوالي.
العراق					- زيادة تعرفة الكهرباء لجميع القطاعات بصورة تصاعدية. - تقليل حرق الغاز في آبار النفط وتحويله للاستخدام في مجال توليد الطاقة بدلاً عن الاعتماد على الغاز أو الوقود المستورد.
قطر			- زيادة أسعار الديزل بنسبة 50 في المائة.	- رفع تعرفة الكهرباء وفقاً لتدرج مستويات الاستهلاك.	- في يناير 2016 تم رفع أسعار البنزين بنسبة 35 في المائة. - الإعلان عن تعديلات أكثر انتظاماً لأسعار الوقود استناداً إلى تطورات الأسواق الإقليمية والعالمية. - في أغسطس 2016 تم رفع أسعار البنزين مرة أخرى بنسبة 4 في المائة لتصل إلى حوالي 0.45 دولا للتر.
الكويت				- زيادة أسعار الديزل والكيروسين بنسبة 100 في المائة	- رفع أسعار البنزين بنسبة 70 في المائة. زيادة البنزين منخفض الأوكتين (Low octane petrol) بنسبة 40 في المائة (بقيمه تبلغ 0.28 دولار للتر)، والبنزين عالي الجودة بنسبة 61 في المائة (بقيمه تبلغ 0.54 دولار للتر) - تراجع لجنة حكومية الأسعار بشكل ربع سنوي استناداً إلى الأسعار العالمية للنفط. - رفع تعرفة الكهرباء والماء للوافدين من 2 إلى 5 فلس لمستوي الاستهلاك أقل من 1000 كيلوواط/ الشهر، وإلى 10 فلس لمستوي الاستهلاك بين 1000-2000 كيلوواط/ الشهر، وإلى 15 فلس لمستوي الاستهلاك أكثر من 2000 كيلوواط/ الشهر.

المصدر: صندوق النقد العربي 2017، "نتائج استبيان سياسات الدعم في الدول العربية"، تقرير صندوق النقد الدولي حول "إصلاحات دعم الطاقة في الدول العربية" أبريل 2017.

ملحق (3): إستبيان سياسات الدعم في الدول العربية
أشكال الدعم حسب السلع والخدمات (من جدول 1 إلى 7)

(1) منتجات الطاقة

القطاعات/السلع/الخدمات التي يشملها الدعم	يوجد دعم	لا يوجد دعم	ما نوع أو شكل الدعم (على سبيل المثال: دعم نقدي، دعم من خلال سعر الصرف، تخفيض ضريبي وغيرها)	ما السقف المحدد للدعم إذا وجد؟

(2) السلع الغذائية الأساسية

القطاعات/السلع/الخدمات التي يشملها الدعم	يوجد دعم	لا يوجد دعم	ما نوع أو شكل الدعم (على سبيل المثال: دعم نقدي، دعم من خلال سعر الصرف، تخفيض ضريبي وغيرها)	ما السقف المحدد للدعم إذا وجد؟
القمح ومشتقاته				
الأرز				
السكر				
حليب الأطفال				
زيت الطعام				
أخرى (حدد)				
.....(i)				
.....(ii)				
.....(iii)				

(3) الخدمات الاجتماعية

القطاعات/السلع/الخدمات التي يشملها الدعم	يوجد دعم	لا يوجد دعم	ما نوع أو شكل الدعم (على سبيل المثال: دعم نقدي، دعم من خلال سعر الصرف، تخفيض ضريبي وغيرها)	ما السقف المحدد للدعم إذا وجد؟
الإسكان				
مياه الشرب				
النقل				
التعليم العالي				
الصحة بخلاف الرعاية				
الأدوية البشرية				
أخرى (حدد)				
.....(i)				
.....(ii)				
.....(iii)				

(4) الإنتاج الزراعي

القطاعات/السلع/الخدمات التي يشملها الدعم	يوجد دعم	لا يوجد دعم	ما نوع أو شكل الدعم (على سبيل المثال: دعم نقدي، دعم من خلال سعر الصرف، تخفيض ضريبي وغيرها)	ما السقف المحدد للدعم إذا وجد؟
1- الصادرات الزراعية				
2- مدخلات الانتاج الزراعي:				
- الأسمدة والمخصبات				
- الوقود				
- مياه الري				
- مدخلات أخرى (حدد):				
.....(i)				
.....(ii)				
.....(iii)				
3-أسعار المنتجات الزراعية (شراء المنتجات الزراعية بأعلى من أسعار				

(5) الإنتاج الحيواني

القطاعات/السلع/الخدمات التي يشملها الدعم	يوجد دعم	لا يوجد دعم	ما نوع أو شكل الدعم (على سبيل المثال: دعم نقدي، دعم من خلال سعر الصرف، تخفيض ضريبي وغيرها)	ما السقف المحدد للدعم إذا وجد؟
1- مدخلات الانتاج				
2- أعلاف الحيوانات				
3- الأدوية البيطرية				
4- صادرات الثروة				

(6) الإنتاج الصناعي

القطاعات/السلع/الخدمات التي يشملها الدعم	يوجد دعم	لا يوجد دعم	ما نوع أو شكل الدعم (على سبيل المثال: دعم نقدي، دعم من خلال سعر الصرف، تخفيض ضريبي وغيرها)	ما السقف المحدد للدعم إذا وجد؟
1- صادرات الصناعات				
2- مدخلات انتاج				
.....(i)				
.....(ii)				
.....(iii)				

(7) مؤسسات القطاع العام الانتاجية والخدمية

القطاعات/السلع/الخدمات التي يشملها الدعم	يوجد دعم	لا يوجد دعم	ما نوع أو شكل الدعم (على سبيل المثال: دعم نقدي، دعم من خلال سعر الصرف، تخفيض ضريبي وغيرها)	ما السقف المحدد للدعم إذا وجد؟
1- مؤسسات حكومية خدمية (الخطوط الجوية، الخطوط البحرية وغيرها)				
2- مؤسسات حكومية إنتاجية أخري (حدد)				
.....(i)				
.....(ii)				
.....(iii)				

حجم الدعم الحكومي

السلع والخدمات التي يشملها الدعم	حجم الدعم بالعملة المحلية		حجم الدعم النقدي وغير النقدي		
	نقدي	غير نقدي	من الإيرادات	من النفقات	من الناتج المحلي الاجمالي
• الطاقة ○ المنتجات النفطية (الديزل، والبنزين، والكيروسين) ○ الكهرباء ○ غاز الطبخ ○ أخرى					
• السلع الغذائية ○ القمح ومشتقاته ○ الأرز ○ السكر ○ زيت الطعام ○ أخرى					
• الخدمات الاجتماعية: ○ الإسكان ○ مياه الشرب ○ التعليم العالي ○ الصحة ○ النقل ○ أخرى					
• الإنتاج ○ الزراعة ○ الصناعة ○ أخرى					

آليات تنفيذ سياسات الدعم

السلع والخدمات التي يشملها الدعم	وصف آلية أو كيفية تنفيذ سياسة الدعم
• الطاقة ○ المنتجات النفطية (الديزل، والبنزين، والكيروسين) ○ الكهرباء ○ غاز الطبخ ○ أخرى	
• السلع الغذائية ○ القمح ومشتقاته ○ الأرز ○ السكر ○ زيت الطعام ○ أخرى	
• الخدمات الاجتماعية: ○ الإسكان ○ مياه الشرب ○ التعليم العالي ○ الصحة ○ النقل ○ أخرى	
• الإنتاج ○ الزراعة ○ الصناعة ○ أخرى	
• سلع وخدمات أخرى ○ ..... ○ ..... ○	

توزيع دعم الطاقة على السكان حسب مجموعات الدخل

شريحة الدخل / السلعة	الشريحة الأدنى (Bottom quantile)	الشريحة الثانية	الشريحة الثالثة	الشريحة الرابعة	الشريحة الأعلى (Top quintile)
الديزل					
البنزين					
الكيروسين					
غاز الطبخ					
الكهرباء					
أخرى (يرجى تحديدها)					

توزيع دعم السلع الغذائية حسب مجموعات الدخل

شريحة الدخل / السلعة	الشريحة الأدنى (Bottom quantile)	الشريحة الثانية	الشريحة الثالثة	الشريحة الرابعة	الشريحة الأعلى (Top quintile)
القمح ومشتقاته					
الأرز					
السكر					
زيت الطعام					
أخرى (يرجى تحديدها)					

توزيع دعم الخدمات الاجتماعية حسب مجموعات الدخل

شريحة الدخل / السلعة	الشريحة الأدنى (Bottom quantile)	الشريحة الثانية	الشريحة الثالثة	الشريحة الرابعة	الشريحة الأعلى (Top quintile)
الاسكان					
مياه الشرب					
التعليم العالي					
الصحة					
النقل					
أخرى (يرجى تحديدها)					

أحدث التدابير التي اتخذت لإصلاح الدعم بأشكاله المختلفة

مجالات الدعم	ما أحدث التدابير والسياسات الإصلاحية	ما تأثير تخفيض الدعم أو التخلي عنه على نسبة الفقر	ما أهم التدابير والإجراءات المخففة لأثر الإصلاح	ما الخطوات التالية لإكمال إصلاح الدعم
المنتجات النفطية				
الكهرباء				
غاز الطبخ				
السلع الغذائية				
الإسكان				
مياه الشرب				
التعليم العالي				
الصحة بخلاف الرعاية الأولية				
الانتاج الزراعي				
الانتاج الصناعي				

صندوق النقد العربي
المكتبة والمطبوعات

سلسلة دراسات اقتصادية

الرقم	المؤلف / Author	عنوان الكتاب / Title	Year
1	جمال الدين زروق	تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية	2007
2	جمال الدين زروق وعادل التيجاني	التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية : تجربة الدول العربية	2007
3	نبيل دحدح	أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون	2007
4	محمد حامد الحاج	دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية	2007
5	مصطفى قاره وآخرون	دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية	2007
6	أحمد الصفتي	مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن	2007
7	محمد حامد الحاج	دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها	2008
8	Ahmad El Safti	Financial Sector Reforms in the Arab Countries	2007
9	ابراهيم عاكوم	أسواق الأوراق المالية العربية : انعكاسات و عبر من الأزمة المالية العالمية	2009
10	جمال الدين زروق وآخرون	تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها التنموية على الاقتصادات العربية	2007
11	جمال الدين زروق وآخرون	أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية	2009
12	أحمد بدوي	الحوافز المالية و النقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على جهود الإصلاح المالي	2010
13	أحمد بدوي	القطاع الخاص و السياسة الأقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة	2010
14	نبيل دحدح	تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي	2010
15	حازم الببلاوي	الأختلالات المالية الدولية : نظرة تاريخية تحليلية	2011
16	جمال زروق	التجارة الدولية و العربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية	2011
17	أحمد بدوي	مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي - الياباني في تعزيزها	2011
18	أحمد بدوي	برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية	2011
19	جمال الدين زروق	الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية	2011
20	جمال الدين زروق	مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوربية المشتركة	2011
21	هبة عبد المنعم	أداء الأقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الاستقرار	2012
22	جمال قاسم و محمد اسماعيل	تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية	2012
23	أحمد بدوي	مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة	2011
24	ابراهيم الكراسنة	البنوك الاسلامية : الإطار المفاهيمي والتحديات	2013
25	هبة عبد المنعم	ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)	2013
26	ابراهيم الكراسنة	الإطار المفاهيمي لإدارة الإئتمان لدى البنوك	2013
27	أحمد شفيق الشاذلي	الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه	2014
28	أحمد بدوي	تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية	2013
29	مصطفى قارة و آخرون	الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية	2013
30	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية	2014
31	أحمد شفيق الشاذلي	طرق تكوين و إدارة الاحتياطات الأجنبية : تجارب بعض الدول العربية و الأجنبية	2014
32	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	بطالة الشباب في الدول العربية	2015
33	جمال قاسم	النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية	2015
34	AMF & European Bank	Joint IFI Needs Assessment on Local Capital Market Development	2015
35	هبة عبد المنعم	انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الاسلامية	2016
36	سفيان قطول	جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تشخيصية	2017
37	محمد اسماعيل وجمال قاسم	محددات الاستثمارات الاجنبي المباشر في الدول العربية	2017
38	طارق إسماعيل	بيئة أعمال المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات	2017
39	أحمد شفيق الشاذلي	قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي	2017
40	أحمد موعش و آخرون	النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية	2017
41	سومية لطفي	انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي	2017
42	جمال قاسم	قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	2017
43	هبة عبدالمنعم ومحمد إسماعيل	دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية	2018
44	طارق إسماعيل	سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية	2018

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818
أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 2615000 (971+)
فاكس رقم: 6326454 (971+)
البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

متوفرة بموقع الصندوق على الأنترنت: http://www.amf.org.ae